التَّعْلِيقُ الشَّرْطِيُّ الشَّكْلِيُّ في القُرآنِ الكريمِ: دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّةٌ

أ.م.د. عربي محمد أحمد (*)

المُقَدّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ، ومَنْ تبِعَهُ بإحْسَانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بَعْدُ، فالأصلُ، والقاعدةُ، والاستعمالُ الغالبُ في أسلوبِ الشَّرْطِ أنْ تكونَ جملةُ الجوابِ مترتِّبَةً، أو مُتَوَقِّفَةً، أو مُسَبَّبَةً عن جملةِ الشَّرْطِ، وهذا هو التَّعليقُ الشَّرْطيُّ الحقيقيُّ. لكنْ هناك جُمَلٌ قرآنيّةٌ جاءت في قالبٍ شَرْطيٍّ بأنْ كانت مكتَمِلةَ الأركانِ مِنْ أداةِ الشَّرْطِ، وفِعْلِ الشَّرْطِ، وجملةِ الجوابِ المقترِنَةِ بالفاءِ، لكنَّ الجملةَ الجوابيّةَ فيها لم تكن مترتِّبَةً على الشَّرْطِ، وهذا ما يُقصدُه الباحثُ بالتَّعليقِ الشَّرْطيِّ الشَّكْلِيِّ؛ مِمَّا جَعَلَ الباحثَ يتساءَلُ: ما جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ؟ وما دلالةُ الجملةِ المشتَمِلةِ على الفاءِ، المذكورةِ في مكانِه؟ ولِمَ صِيْغَتِ هذه المعاني القرآنيّةِ في القالبِ الشَّرْطيِّ؟ ومِنْ ثَمَّ جاءَ عنوانُ البحثِ: (التَّعْلِيقُ الشَّرْطِيُّ الشَّكْلِيُّ في القُرآنِ الكريمِ: دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّةٌ).

ستكون الإجابةُ عن التساؤلاتِ التي طَرَحَها الباحثُ هي هَدَفَ البحثِ – بإذنِ اللهِ تعالى– من خلال الوصفِ والتحليلِ والدِّراسةِ لأقوالِ علماءِ التفسير، وإعرابِ القرآنِ، والنُّحاةِ.

أمَّا عن الدراساتِ السابقةِ فلمْ يعثُرِ الباحثُ –في حدود اطِّلاعه وبَحْثِه– على دراسةٍ تناولَت التَّعْلِيقَ الشَّرْطِيَّ الشَّكْلِيَّ في القُرآنِ الكريمِ بالدرسِ والتَّحْليلِ النَّحْوِيِّ الدِّلاليِّ.

خطة البحثِ:

جاء البحثُ بعد المقدّمة في ثلاثةِ مَباحِثَ على النَّحوِ التالي:

المبحثُ الأوَّلُ– الجانبُ النَّظَريُّ. عَرَضَ فيه الباحثُ لمفهومِ الشَّرْطِ لُغَةً، واصطلاحًا، ودلالةِ الشَّرْطِ.

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنيا.

المبحثُ الثاني– الجانبُ التطبيقيُّ. درسَ فيه الباحثُ ثلاثَ جُمَلٍ شرطيّةٍ قرآنيّةٍ دراسةً نحويةً دلاليةً. اختارها بطريقةٍ عشوائيةٍ.

المبحثُ الثالثُ– آراءٌ عامَّةٌ لبعضِ العلماءِ في هذه القضيَّةِ:

ثُمَّ كانت الخاتمةُ التي سجَّلَ الباحثُ فيها أهمَّ ما توصَّلَ إليه من نتائجَ، وحقائقَ، ثُمَّ قائمةُ المصادرِ والمراجعِ.

وأخيرًا؛ فهذا عَمَلُ باحثٍ يَجْتَهِدُ، إنْ أصابَ فهو توفيقٌ وفضلٌ مِنَ الله وكرمٌ كبيرٌ، وإنْ أخطأَ أو قَصَّرَ فهذا مِنْ نفسِه، ومِنْ جَهْلِه، ومِنَ الشَّيطانِ، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة: ٢/ ٢٨٦]، والحمدُ لله الذي هَدَانَا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لولا أنْ هَدَانَا الله.

المبحثُ الأولُ- الجانبُ النَّظَريُّ.

وفيه يعرضُ الباحثُ لمفهومِ الشَّرْطِ لُغَةً، واصطلاحًا، ودلالةِ الشَّرْطِ، على النحو التالي:

أ- مفهومُ الشَّرْطِ لُغَةً:

الشَّرْطُ: مصدرٌ ثلاثيٌّ، فِعلُهُ: (شَرَطَ) على وَزْنِ: (فَعَلَ)، والمضارعُ منه: (يَشْرُطُ) و(يَشْرِطُ) بِضمِّ العينِ، وكسرِها، والذي يُقابِلُ (العينَ): (الرَّاءُ)، فهو شَارِطٌ، والمفعولُ مشْروطٌ[١].

وللشَّرْطِ معانٍ لُغَوِيَّةٌ كثيرةٌ، يَذْكُرُ منها الباحثُ ما يلي:

- شَرَطَ الجِلْدَ ونَحْوَهَ شَرْطًا: شَقَّهُ شَقًّا يسيرًا، و(شَرَطَ) له أَمْرًا: الْتَزَمَهُ، و(شَرَطَ) عليه أَمْرًا: أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ[٢].
- الشَّرْطُ: قاعدةٌ أساسيةٌ، وَصِفَةٌ لازمةٌ مطلوبةٌ، يُقَالُ: العَمَلُ شَرْطُ النَّجَاحِ[٣].
- الشَّرْطُ: إِلْزامُ الشَّيْءِ، والْتِزامُه في البَيْعِ ونَحْوِه، كالشَّريطَةِ، والجمعُ: شُروطٌ، وشَرائِطُ[٤].
- الشَّرْطُ: ما يُوْضَعُ لِيُلْتَزَمَ به في بَيْعٍ أو نَحْوِهِ[٥]، وهو تعريف اقتصاديٌّ.
- والشّرْطُ: بَزْغُ[٦] الحَجَّامِ[٧] بالمِشْرَطِ[٨]، (شَرَطَ) يَشْرِطُ ويَشْرُطُ...، ويُقَالُ: رُبَّ شَرْطِ شَارِطٍ، أَوْجَعُ مِنْ شَرْطِ شَارِطٍ[٩]، الشَّرْطُ الأولُ من اشتراطِ الشروط، والشَّرْطُ

١- يُنْظَرُ: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: ١١٨٦.
٢- يُنْظَرُ: المعجم الوسيط، ص: ٤٧٨.
٣- يُنْظَرُ: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: ١١٨٧.
٤- يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٩/ ٤٠٤.
٥- يُنْظَرُ: المعجم الوسيط، ص: ٤٧٩، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، ص: ١١٨٧.
٦- البَزْغُ: مصدرُ (بَزَغَ) بمعنى: (شَرَطَ). يُنْظَرُ: تاج العروس: ٢٢/ ٤٤١.
٧- الحجَّامُ: الذي حرفتُه ومِهْنَتُه الحِجَامَةُ. يُنْظَرُ: تاج العروس: ٣١/ ٤٤٥.
٨- والمِشرَاطُ والمِشْرَطَةُ: الآلةُ التي يَشْرُطُ/ يَشْرِطُ بها الحَجَّامُ. يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٩/ ٤١٠، ولسان العرب (طبعة دار صادر): (شرط): ٧/ ٣٣٢، و(المِشْرَطُ): اسمٌ مفردٌ، جمعُه: (المَشَارِطُ)، وهو: اسمُ آلةٍ مِنْ (شَرَطَ): المِبْضَعُ: أداةٌ يُشَقُّ بها الجِلْدُ في الجِرَاحةِ (مِشْرَطُ جَرَّاحٍ). يُنْظَرُ: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: ١١٨٨.
٩- يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٩/ ٤٠٤.

الثاني من شَرْطِ الحَجَّامِ ونحوِه[١٠].

– والشَّرَطُ بالتَّحريكِ (أي: بفتحِ الرَّاءِ): العلامَةُ الَّتِي يجْعَلُها النَّاسُ بينَهُم، والجمعُ: أَشْرَاطٌ، وأَشْراطُ السَّاعَةِ: علاماتُها، وفي الكِتابِ العَزيزِ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ﴾[١١]، [سورة محمد: ٤٧/ ١٨]، والشَّرْطُ بفتحِ الشينِ، وتسكينِ الراءِ: العلامةُ، لغةٌ في (الشَّرَطُ) بفتحِ الشين والراءِ[١٢].

يتَّضحُ من ذلك أنَّ مِنْ المعاني اللُّغويَّةِ للشَّرْطِ: الشَّقَّ والجَرْحَ، والقاعدةَ الأساسيةَ والصِّفَةَ اللازمةَ المطلوبةَ، والإلزامَ، والالتزامَ، والعَلَامَةَ.

ب– مفهومُ الشَّرْطِ اصطلاحًا:

يَذْكُرُ الباحثُ من التعريفاتِ الاصطلاحية للشَّرْطِ ما يلي:

– قال الشريفُ الجُرْجَانِيُّ (ت: ٨١٦هـ): "الشَّرْطُ: تَعْليقُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بحيثُ إذا وُجِدَ الأوَّلُ وُجِدَ الثَّانِي"[١٣]. قال الزَّرْكَشِيُّ (ت: ٧٩٤هـ): "أصلُ الشَّرْطِ والجزاءِ أنْ يتوقفَ الثاني على الأوَّلِ، بمعنى أنَّ الشَّرْطَ إنَّما يستحقُّ جوابَه بوقوعِه هو في نفسِه، كقولِك: (إنْ زُرْتَنِي أحسنتُ إليك)، فالإحسانُ إنَّما استُحِقَّ بالزيارةِ، وقولك: (إنْ شكرْتَني زُرْتُكَ)، فالزيارةُ إنَّما استُحِقَّتْ بالشُّكْرِ، هذا هو القاعدةُ"[١٤].

– قال الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ): "الشَّرْطُ: كُلُّ حُكْمٍ مُتَعَلِّقٍ (يعني: جواب الشَّرْط) بأمرٍ (يعني: فِعْل الشرط)، يَقَعُ (أي: جواب الشرط) بوقوعِهِ (أي: فِعْل الشَّرْطِ)، وذلك الأمرُ (أي: فِعْل الشَّرْطِ) كالعلامةِ له (أي: لجواب الشرط)، وهذا شَرْطِي وشَرِيْطَتِي، وقد أَشْرطت كذا، ومنه قِيْلَ للعلامةِ: الشَّرْط، وأَشْرَاطُ الساعةِ: علاماتُها"[١٥].

١٠- يُنْظَرُ: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي (تحقيق الأستاذ محمد علي النجار): ٣/ ٣٠٨ (هامش٣).

١١- يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٩/ ٤٠٥.

١٢- يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٩/ ٤١٢. (بتصرف)

١٣- يُنْظَرُ: معجم التعريفات (تحقيق: محمد صديق المنشاوي): ص: ١٠٨.

١٤- يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٤.

١٥- يُنْظَرُ: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي (تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار): ٣/ ٣٠٨.

– قال أبو البقاءِ الكَفَويُّ (ت: ١٠٩٤هـ): "الشَّرْطُ: تعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ جملةٍ أخرى، وشَرْطُ صحةِ التعليقِ كونُ الشَّرْطِ معدومًا على خطرِ الوجود؛ فالتعليقُ بكائنٍ تنجيزٌ، وبالمستحيلِ باطلٌ"(١٦).

– وَرَدَ في المعجمِ الوسيطِ: "الشَّرْطُ عند النحاةِ: ترتيبُ أمرٍ على أمرٍ آخرَ بأداةٍ"(١٧) (أي: أداة شَرْطٍ)، بحيثُ إذا وُجِدَ الأوَّلُ وُجِدَ الثاني كـ: (إنْ تُذَاكِرْ تَنْجَحْ)(١٨).

ج– دلالةُ الشَّرْطِ:

قال الرضيُّ (ت: ٦٨٦هـ): "قد لا يكونُ مضمونُ الجزاءِ متعقِّبًا لمضمونِ الشَّرْطِ، بل يكونُ مُقارِنًا له في الزمانِ، نحو: إنْ كانَ هناك نارٌ كانَ احتراقٌ، وإنْ كانَ هناك احتراقٌ فهناك نارٌ، وإنْ كانَ الإنسانُ ناطقًا فالحمارُ ناهقٌ، لكنَّ التعقُّبَ المذكورَ هو الأغلب"(١٩).

وأوردَ الزَّرْكَشِيُّ (ت: ٧٩٤هـ) في البرهان نَصًّا منقولًا، فقالَ: "... اعلمْ أَنَّ المُجَازَاةَ لَا يَجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الجزاءُ مَوقُوفًا عَلَى الشَّرطِ أَبَدًا، ولا أَنْ يَكُونَ الشَّرطُ مَوقُوفًا على الجزاءِ أَبَدًا، بِحَيْثُ يُمْكِنُ وُجُودُهُ، وَلَا أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الشَّرطِ دَائِمًا إِلَى الجَزَاءِ نِسْبَةَ السَّبَبِ إِلَى المُسَبَّبِ، بَلِ الوَاجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الشَّرطُ بِحَيْثُ إِذَا فُرِضَ حَاصِلًا لَزِمَ مَعَ حُصُولِهِ حُصُولُ الجَزَاءِ، سَوَاءٌ كَانَ الجَزَاءُ قَدْ يَقَعُ لَا مِنْ جِهَةِ وُقُوعِ الشَّرطِ كَقَوْلِ الطَّبِيبِ: (مَنِ اسْتَحَمَّ بِالمَاءِ البَارِدِ احتقنت الحرارة باطنَ جسدِه) لِأَنَّ احْتِقَانَ الحَرَارَةِ قَدْ يَكُونُ لَا عَنْ ذلك، أَو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا)"(٢٠). فطلوعُ الشمس ليس سببًا في وجودِ النهار، وإنَّما هو ملزومٌ، والجوابُ لازمٌ له؛ ولهذا يقولون: إنَّ الشرطَ ملزومٌ دائمًا والجزاء لازمٌ؛ سواء أكان الشرطُ سببًا أم غيرَ سببٍ(٢١).

١٦- يُنْظَرُ: الكُلِّيَات معجم في المصطلحاتِ والفروق اللغوية (تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري): ص: ٢٥٥.

١٧- يُنْظَرُ: المعجم الوسيط: ص ٤٧٩.

١٨- يُنْظَرُ: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: ١١٨٧.

١٩- يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ٢/ ١٣٨.

٢٠- يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٥.

٢١- يُنْظَرُ: حاشية الصبَّان: ٤/ ٣٣، والنحو الوافي: ٤/ ٤٢٢.

إنَّ الجزاءَ قسمانِ؛ أحدهما: يكونُ مضمونُه مُسَبَّبًا عن مضمونِ الشرط، نحو: إنْ تَجِئْنِي أُكْرِمْكَ، والثاني: لا يكون مضمونُه مُسَبَّبًا عن مضمونِ الشرط، وإنَّما يكونُ الإخبارُ به هو المسبَّب عن الشرطِ، نحو: إنْ تُكْرِمْنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ، والمعنى: إنْ اعتددت عليَّ بإكرامِك إيَّايَ فأنا اعتد أيضا عليك بإكرامي إياك، فالإكرامُ بالأمسِ ليس مُسبَّبًا عن الإكرامِ في المستقبل، وإنما الحديثُ والإخبارُ عن إكرامِ الأمسِ هو المُسَبَّبُ عن إكرامِ المستقبلِ(٢٢).

تَكَلَّمَ الأستاذ الدكتور علي فرهود عن دلالةِ الشَّرْطِ، فقال: "إنَّ لأسلوبِ الشرْطِ في القرآنِ الكريمِ، وفي اللغةِ العربيةِ حظًّا كبيرًا في الاستعمالِ، والورودِ. وهو أسلوبٌ قائمٌ على ميدانَين دلاليَّيْن رئيسَين هما:

١- **التعليقُ الحقيقيُّ**: وهو الاستعمالُ الغالبُ الذي يقومُ على العلاقةِ الشرطيةِ الفعليةِ التي ذهب إليها اللغويّون والنحويّون في الشّرطِ من أنه (وقوعُ الشيءِ لوقوعِ غيرِه)، وأنه (تعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ هي جملةُ جوابِ الشرطِ بحصولِ مضمونِ جملةٍ أخرى هي جملةُ الشرط)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ**﴾ [سورة محمد: ٤٧/ ٧]. فنصرُ اللهِ الذين آمنوا، وتثبيتُه أقدامَهم مرهونٌ بنصْرِهم همْ أنفسِهم اللهَ تعالى بالامتثالِ لأوامرِه، والانتهاءِ عمّا حذَّرَ منه، ومتعلّقٌ عليه، ومحتَمَلٌ وقوعُه جوابًا، بوقوعِ ذلك شرطًا.

٢- **التعليقُ المجازيُّ، أوِ (الشَّكليُّ)**: وهو الاستعمالُ الأقلُّ الواردُ في مطالبَ دلاليةٍ خاصةٍ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿**إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ**﴾ [سورة المائدة: ٥/ ١١٨]. فلا تعليقَ حقيقيًّا هنا، ولا شرْطَ قائمًا على الاحتماليةِ في النصّ. إذ إنَّ قومَ النبيّ عيسى (عليهِ السلامُ) هم عبادٌ للهِ تعالى عذَّبهم أو لم يعذِّبْهم. فلا يمكِنُ أنْ يكونوا عبادًا للهِ شرْطَ (تعذيبِهم)، وألَّا يكونوا كذلك شرْطَ (عدم تعذيبِهم). والأمرُ نفسُه جارٍ في المقطعِ الشرطيّ الشكليّ (المجازي) الآخَرِ في الآيةِ الكريمةِ ؛ فكونُ اللهِ تعالى عزيزًا حكيمًا غيرُ متوقفٍ على غُفرانِه لقومِ النبيّ عيسى (عليه السلامُ)، بل هو (العزيزُ الحكيمُ) بلا قيدٍ أو

٢٢- يُنْظَرُ: حاشية الصبَّان: ٤/ ٣٣، والنحو الوافي: ٤/ ٤٢٢.

شرطٍ. أي إنَّ قولَه تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، وقولَه تعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ لا تعليقَ ولا احتمالَ فيه، فلا شرْطَ حقيقيًّا فيه"[٢٣].

نفهمُ من ذلك أنَّ حصولَ الفعلِ الأولِ (فِعْلِ الشَّرْطِ) شَرْطٌ في حصولِ الفعلِ الثاني (جوابِ الشَّرْطِ)[٢٤]، وأنَّ الشَّرْطَ سببٌ واقعٌ، وأنَّ الجوابَ سببٌ دافعٌ. وهذا هو الأصلُ والقاعدةُ في الجملةِ الشَّرْطِيَّةِ، وقَدْ يَخْرُجُ الشَّرْطُ عن ذلك، فلا يكونُ جوابُ الشَّرْطِ مُسَبَّبًا عن فِعْلِ الشَّرْطِ أو مشروطًا به، ولا مُتَوَقِّفًا عليه[٢٥]، وهو الشَّرْطُ المجازيُّ أو الشَّكْليُّ كما سَمَّاه الأستاذ الدكتور علي فرهود، والذي اتَّخَذَه الباحثُ مجالًا لهذا البحث، ويَودُّ الباحثُ أنْ يُشيرَ إلى أنَّ عنوانَ البحثِ كان في البدايةِ (الخروجُ عن الأصل في الجملة الشرطية: دراسة نحوية دلالية في ضوء القرآن الكريم)، لكن بعد اطِّلاعِ الباحثِ على بحثِ الأستاذ الدكتور علي فرهود ارتأى أن يكونَ عنوانُ البحثِ: (التَّعْلِيقُ الشَّرْطِيُّ الشَّكْلِيُّ في القُرآنِ الكريمِ: دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّةٌ)؛ ليكونَ أكثرَ دِقَّةً، ومناسِبًا لمضمونِ البحثِ.

٢٣- يُنْظَرُ: التعليقُ الشرطِيُّ بـ(النفي وحتى)، وبـ(الطلب وحتى) في النصّ القرآنيّ: دراسةٌ تحليليةٌ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد٢٤، العدد١، ٢٠١٦م، ص ١٧: ص ٤٨.

٢٤- يُنْظَرُ: النحو الواضح: ١/ ٥٣.

٢٥- يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٤- ٣٥٦، ومعاني النحو: فاضل صالح السامرائي: ٤/ ٥٣.

المبحثُ الثاني- الجانبُ التطبيقيُّ.

وفيه يَدْرُسُ الباحثُ نحويًّا ودلاليًّا بَعْضَ الجُمَلِ القُرآنيةِ الشرطيةِ التي جاءَ التَّعليقُ الشَّرْطيُّ فيها شَكْلِيًّا مجازيًّا لا حقيقيًّا.

الجُمْلَةُ القُرآنيّةُ الشرطيّةُ الأُوْلَى:

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [سورة البقرة: ٢/ ٩٧]

سَبَبُ النُّزُولِ:

قال الطَّبَريُّ (ت: ٣١٠هـ) في سببِ نُزُول هذه الآيةِ: "أجمعَ أهلُ العِلْمِ بالتأويلِ جميعًا على أنَّ هذه الآيةَ نَزَلَتْ جوابًا لليهودِ من بني إسرائيلَ؛ إذْ زَعَمُوا أَنَّ جبريلَ عَدُوٌّ لَهُم، وأَنَّ ميكائيلَ وَلِيٌّ لَهُمْ. ثُمَّ اختلفوا في السببِ الذي مِنْ أجلِه قالوا ذلك. فقال بعضُهم: إنَّما كانَ سببُ قِيْلِهم ذلك، مِنْ أجلِ مناظرةٍ جَرَتْ بينَهم وبينَ رسولِ ﷺ في أمرِ نُبُوَّتِه ... وقال آخرون: بلْ كانَ سَبَبُ قِيْلِهم ذلك، مِنْ أجلِ مناظرةٍ جَرَتْ بينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ وبينَهم، في أمرِ النبيِّ ﷺ"(٢٦).

مُنَاسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

قال الطاهرُ بنُ عاشور (ت: ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) في مُناسَبَةِ هذه الآيةِ لِمَا قبلها: "مَوْقِعُ هَاتِهِ الْجُمْلَةِ مَوْقِعُ الْجُمَلِ قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [سورة البَقَرَة: ٢/ ٩١]. وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾ [سورة البَقَرَة: ٢/ ٩٣]. وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [سورة البَقَرَة: ٢/ ٩٤]. فَإِنَّ الْجَمِيعَ لِلرَّدِّ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُمْ: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [سورة البَقَرَة: ٢/ ٩١]؛ لِأَنَّهُمْ أَظْهَرُوا بِهِ عُذْرًا عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الدَّعْوَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَهُوَ عُذْرٌ كَاذِبٌ سَتَرُوا بِهِ السَّبَبَ فِي الْوَاقِعِ، وَهُوَ الْحَسَدُ عَلَى نُزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَجَاءَتْ هَاتِهِ الْمُجَادَلَاتُ الْمُصَدَّرَةُ بِـ(قُلْ) لِإِبْطَالِ مَعْذِرَتِهِمْ وَفَضْحِ مَقْصِدِهِمْ. فَأَبْطَلَ أَوَّلًا مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُمْ: نُؤْمِنُ بِما أُنْزِلَ عَلَيْنا مِنْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْبَلُونَ مَا أُنْزِلَ عَلَى رُسُلِهِمْ بِأَنَّهُمْ قَدْ قَابَلُوا رُسُلَهُمْ أَيْضًا بِالتَّكْذِيبِ، وَالْأَذَى، وَالْمَعْصِيَةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ، وَقَوْلِهِ: قُلْ بِئْسَما إِلَخْ. وَأَبْطَلَ ثَانِيًا مَا تَضَمَّنَهُ من أَنهم شَدِيدُو التمسك بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ، حَرِيصُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، مُتَبَاعِدُونَ عَنِ الْبُعْدِ عَنْهُ لِقَصْدِ النَّجَاةِ فِي الْآخِرَةِ بِقَوْلِهِ: قُلْ إِنْ كانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ. وَأَبْطَلَ ثَالِثًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعُذْرُ هُوَ الصَّارِفَ

٢٦- تفسير الطبري (تحقيق: محمود محمد شاكر): ٢/ ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١.

لَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ مَعَ إِثْبَاتِ أَنَّ الصَّارِفَ لَهُمْ هُوَ الْحَسَدُ بِقَوْلِهِ هُنَا: قُلْ مَنْ كانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ إِلَخْ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الِارْتِبَاطَ وُقُوعُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ نَزَّلَهُ عَائِدًا عَلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْآيَةِ الْمُجَابَةِ بِهَاتِهِ الْإِبْطَالَاتِ؛ وَلِذَلِكَ فُصِلَتْ هَذِهِ كَمَا فُصِلَتْ أَخَوَاتُهَا، وَلِأَنَّهَا لَا عَلَاقَةَ لَهَا بِالْجُمَلِ الْقَرِيبَةِ مِنْهَا فَتُعْطَفُ عَلَيْهَا؛ فَجَاءَت لذَلِك متسأنفةً"[٢٧]؛ أي: بعدَ بيانِ كَذِبِ بني إسرائيلَ بالدَّليلِ البَيّنِ، وإقامةِ الحُجَّةِ عليهم بأنَّهُم أَخَسُّ النَّاسِ شأنًا؛ لحرصِهم على أخَسِّ حياةٍ، ناسَبَ ذِكْرُ عداوتِهم لجبريلَ ﷺ؛ ليقعَ التهديدُ الضِّمْنِيُّ لهم بسببِ معاداتهم له، فكيف لأخَسِّ النَّاسِ أنْ يُعاديَ أشرفَ الملائكةِ شأنًا ومكانةً؟ فهي عداوةٌ في حقيقتها للهِ رَبِّ العالمين[٢٨].

الدِّراسةُ النَّحويَّةُ والدِّلاليَّةُ للجملةِ الشَّرْطِيَّةِ:

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّـجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾

أركانُ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ على النَّحوِ التالي:

أ- (مَنْ): أداةُ الشَّرْطِ، اسمُ شَرْطٍ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ رفعِ مبتدإٍ.

ب- (كَانَ): فعلُ الشَّرْطِ، فعلٌ ماضٍ ناسخٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محَلِّ جَزْمٍ بـ(مَنْ).

ج- جملةُ (فَإِنَّه نَزَّلَهُ): جوابُ الشَّرْطِ على الظاهر، أو غيرُ المباشِرِ، وهو جملةٌ مبدوءةٌ بكلمةٍ لها الصدارةُ، وهي (إنَّ)؛ فاقترنَ بالفاءِ وُجُوبًا.

الحقيقةُ أنَّ الشَّرْطَ (عداوةَ جبريلَ ﷺ)، ليست سَبَبًا في الجوابِ (تنزيلِ القُرْآنِ)، و(تنزيلُ القُرْآنِ) ليس مُسَبَّبًا عن (عداوةِ جبريلَ) ولا مُتَرَتِّبًا أو مُتَوَقِّفًا عليها؛ فتنزيلُ القُرآنِ واقعٌ، سواءٌ أعادَى اليهودُ جبريلَ ﷺ، أم والَوْهُ؛ فالتَّعليقُ الشَّرْطِيُّ تعليقٌ شَكْلِيٌّ لا حقيقيٌّ. والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هنا: ما جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيّ؟

يحاول الباحثُ أنْ يصِلَ إلى دلالةِ الفاءِ وما بعدَها، وحقيقةِ الجوابِ من خلال القراءة في كتبِ تفسير القرآن، ومعانيه، وإعرابِه، وقراءاتِه على النَّحوِ التَّالي:

١- قال الطَّبَريُّ (ت: ٣١٠هـ): "وأمَّا تأويلُ الآيةِ فهو: أنَّ اللهَ يقولُ لِنَبِيِّه: قُلْ يَا مُحَمَّدُ -لمعاشرِ اليهودِ من بني إسرائيلَ، الذين زعموا أنَّ جبريلَ لهم عَدُوٌّ، مِنْ أجلِ أنَّه صاحبُ سَطَوَاتٍ وعذابٍ وعقوباتٍ، لا صاحبُ وَحْيٍ وتنزيلٍ ورحمةٍ، فَأَبَوُا اتِّبَاعَكَ، وجَحَدُوا نُبُوَّتَك، وأنكروا ما جئتَهم به مِنْ آياتِي وبَيِّنَاتِ حُكْمِي، مِنْ أجلِ أنَّ

٢٧- التحرير والتنوير: ١/ ٦١٩، ٦٢٠.

٢٨- يُنْظَرُ: موسوعة التفسير البلاغي: ١/ ٧٨٨.

جبريلَ وَلِيُّكَ وصاحبُ وَحْيِيْ إليكَ، وزعمُوا أَنَّه عَدُوٌّ لَهُمْ-: **مَنْ يَكُنْ** مِنَ الناسِ لجبريلَ عَدُوًّا، ومنكِرًا أن يكونَ صاحبَ وَحْيِ اللهِ إلى أنبيائه، وصاحبَ رحمتِه، **فَإِنِّي لَهُ وَلِيٌّ وخَلِيْلٌ، ومُقِرٌّ بأنَّه صاحبُ وَحْيٍ إلى أنبيائه ورُسُلِه، وأنَّه هو الذي يُنَزِّلُ وَحْيَ اللهِ على قَلْبِي مِنْ عند ربِّي، بإذن ربِّي له بذلك، يَرْبِطُ به على قَلْبِي، ويَشُدُّ فؤادي**"[٢٩].

فالطَّبريُّ لم يتكلمْ صراحةً عن جوابِ الشرطِ، لكنْ يَظْهَرُ من خلالِ تأويلِه أنَّ جوابَ الشَّرطِ عنده محذوفٌ، تقديرُه: (**مَنْ يَكُنْ** مِنَ الناسِ لجبريلَ عَدُوًّا ... **فَإِنِّي لَهُ وَلِيٌّ وخَلِيْلٌ** ...)، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) معطوفةٌ على جملةِ الجوابِ المحذوفةِ.

٢- قال الواحديُّ (ت: ٤٦٨هـ): "وقِيْلَ: جوابُ (مَنْ) مُضْمَرٌ، أرادَ: مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ فَلْيَخَفْ، أو لِيَمُتْ غَيْظًا، أو ما أشبَهَهُ مِنَ الإضْمَار"[٣٠].

فالواحديُّ جعلَ جوابَ الشَّرْطِ مُضْمَرًا، تقديرُه: فَلْيَخَفْ، أو لِيَمُتْ غَيْظًا. كما يُفْهَمُ من قولِه أنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) تعليلٌ للجوابِ المُضْمَرِ.

٣- قال الزَّمخْشَرِيُّ (ت: ٥٣٨هـ): "فإنْ قُلْتَ: كيف استقام قولُه: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) جزاءً للشَّرْطِ؟ قُلْتُ: فيه وجهانِ: **أحدهما** إنْ عادى جبريلَ أحدٌ مِنْ أهلِ الكتابِ فلا وَجْه لمعاداتِه؛ **حيثُ نَزَّلَ كِتَابًا** مصدِّقًا للكُتُبِ بين يديه، فلو أَنْصَفُوا لأحبُّوه، وشَكَرُوا له صنيعَه في إنزاله ما ينفعُهم، ويصحِّحُ المنزَّلَ عليهم. **والثاني** إنْ عاداه أحدٌ، **فالسببُ في عداوتِه أنه نَزَّلَ** عليكَ القرآنَ مُصَدِّقًا لكتابِهم ومُوَافِقًا له، وَهُمْ كارهون للقرآن ولموافقته لكِتَابِهِم، ولذلك كانوا يُحَرِّفُونه ويَجْحَدون موافقتَه له، كقولك: إنْ عَادَاكَ فُلَانٌ فَقَدْ آذَيْتَه، وأَسَأْتَ إليه"[٣١]. زادَ أحمدُ بنُ المنيرِ (ت: ٦٨٣هـ) على قولِ الزَّمَخْشَرِيِّ فقال: "ويكونُ دخولُ الفاءِ في الجزاءِ على هذا الوجهِ مُسْتَحَقًّا لسببين: أحدهما أنَّه جملةٌ اسميَّةٌ، والآخر أنّه ماضٍ صحيحٌ"[٣٢].

يَبْدُو أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ ذَهَبَ إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ هو جملةُ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ)، فهي في محلِّ جَزْمِ جوابِ الشَّرْطِ، وأيَّدَه في ذلك أحمدُ بنُ المنيرِ، لكنْ يُفْهَمُ أيضًا مِنَ

٢٩- تفسير الطبري (تحقيق: محمود محمد شاكر): ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧.
٣٠- التفسير البسيط: ٣/ ١٧٦.
٣١- الكشَّاف: ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.
٣٢- الانتصاف من الكشَّاف بهامش الكشَّاف: ١/ ٣٠٢.

الوجْهَينِ اللَّذينِ ذَكَرَهُما الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ جُملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) سببٌ وعِلَّةٌ لهذا الجوابِ المحذوفِ.

٤- قال الباقولي (ت: ٥٤٣هـ): "(مَنْ) شَرْطٌ، وقولُه: ﴿كَانَ عَدُوًّا﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ، والتقديرُ: مَنْ كانَ عَدُوًّا لجبريلَ فَلْيَمُتْ غَيْظًا، فإنَّه نَزَّلَ الوحيَ على قلبك بإِذْنِ اللهِ"(٣٣).

ذَهَبَ الباقولي إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وعلى هذا تكون جملةُ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) تعليلٌ، وسببٌ للجوابِ المحذوفِ أُقيمَ مُقامَه.

٥- قال أبو البركاتِ الأنباريُّ (ت: ٥٧٧هـ): "(مَنْ) شَرْطِيَّةٌ في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّه مبتدأٌ، و(كانَ) واسمها وخبرها جملةٌ هي خبرُ المبتدإ، والعائدُ إلى المبتدإِ المُضْمَرُ في (كَانَ)، وهو اسمُها، و(عَدُوًّا) الخَبَرُ، ...، وجوابُ (مَنْ) الشَّرْطيَّةِ قولُه: (فإنَّه)"(٣٤).

ذَهَبَ أبو البركاتِ الأنباريُّ إلى أنَّ جملةَ (فإنَّه نَزَّلَهُ) هي جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ.

٦- قال الرَّازي (ت: ٦٠٤هـ): "أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلْبِكَ) فَفِيهِ سُؤَالَاتٌ: ... السُّؤَالُ الرَّابِعُ: كَيْفَ اسْتَقَامَ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) جَزَاءً لِلشَّرْطِ؟ وَالْجَوَابُ فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْعَدَاوَةَ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَا أَتَى إِلَّا أَنَّهُ أُمِرَ بِإِنْزَالِ كِتَابٍ فِيهِ الْهِدَايَةُ وَالْبِشَارَةُ فَأَنْزَلَهُ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَأْمُورٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْذُورًا، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَتَى بِالْهِدَايَةِ وَالْبِشَارَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْكُورًا، فَكَيْفَ تَلِيقُ بِهِ الْعَدَاوَةُ؟ وَالثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَ أَنَّ الْيَهُودَ إِنْ كَانُوا يُعَادُونَهُ فَيَحِقُّ لَهُمْ ذَاكَ؛ لِأَنَّهُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بُرْهَانًا عَلَى نُبُوَّتِكَ، وَمِصْدَاقًا لِصِدْقِكَ، وَهُمْ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ لَا يُبْغِضُونَ مَنْ أَكَّدَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرَ الَّذِي يَكْرَهُونَهُ"(٣٥).

ذَهَبَ الرَّازي في بداية كلامِه إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ هو (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ ...)، فهي في محلِّ جَزْمِ جوابِ الشَّرْطِ. لكنْ يُفْهَمُ أيضًا مِنَ الوجْهَينِ اللَّذينِ ذَكَرَهُما أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ جُملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) سببٌ وعِلَّةٌ لهذا الجوابِ المحذوفِ.

٣٣- كَشْفُ المشكلات وإيضاحُ المعضلات، ص: ٨٠.

٣٤- البيان في غريب إعرابِ القرآن: ١/ ١١١.

٣٥- تفسير الفخر الرازي: ٣/ ٢١٢، ٢١٣.

٧- قال العُكْبَرِيُّ (ت: ٦١٦هـ): "(مَنْ) شَرْطِيَّةٌ، وجوابُها محذوفٌ، تقديرُه: فَلْيَمُتْ غَيْظًا أو نحوه"[٣٦].

ذَهَبَ العُكْبَرِيُّ إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ. وعلى هذا تكون جُملةُ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) تعليلٌ، وسببٌ للجوابِ المحذوفِ، أُقيمَ مُقامَه.

٨- قال المُنْتَجَبُ الهَمَذَانِيُّ (ت: ٦٤٣هـ): "قولُه عَزَّ وَجَلَّ: (مَنْ): شرطيةٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وما بعده خبرُه، **والفاءُ جوابُ الشرطِ**، وكُسِرَتْ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ ما بعد الفاء مُسْتَأْنَفٌ. فإنْ قُلْتَ: ما معنى قولِه: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) بعد قولِه: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ)؟ وكيف جازَ أنْ يكونَ هذا جوابًا للشرط؟ قُلْتُ: **قِيْلَ** في معناه، وفي تقديرِه وجهان: أحدهما: إنْ عادَى جبريلَ أحدٌ مِنْ أهلِ الكتاب، **فلا وجهَ لمعاداته؛ حيثُ نزَّل** كتابًا مصدِّقًا للكتب بين يديه، فلو أنصفوا لأحبُّوه، وشكروا له صنيعَه في إنزاله ما ينفعُهم ويصحِّحُ المُنْزَلَ عليهم. والثاني: إنْ عاداه أحدٌ، فالسببُ في عداوتِه أنَّه نَزَّلَ عليك القرآنَ مصدقًا لكتابِهم، وموافقًا له، وهم كارهون للقرآن، ولموافقتِه لكتابِهم، ولذلك كانوا يُحرِّفونه، ويَجحدون موافقتَه. **وقِيْلَ**: جوابُ الشرطِ محذوفٌ، والتقديرُ: مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ، فَلْيَمُتْ غَيْظًا، فإنَّه نَزَّلَ الوَحْيَ على قلبِكَ"[٣٧].

صَرَّحَ المُنْتَجَبُ الهَمَذَانِيُّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ هو (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ ...)، فهي في محلِّ جَزْمِ جوابِ الشَّرْطِ، ثُمَّ يُفْهَمُ من تعليلِه أنَّ جوابَ الشرطِ محذوفٌ، وأنَّ جُملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) تعليلٌ، وسببٌ لهذا الجوابِ المحذوفِ، أُقيمَ مُقامَه.

٩- قال البيضاويُّ (ت: ٦٩١هـ): "والظاهرُ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ)، والمعنى: مَنْ عَادَى منهم جبريلَ **فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ [عَقْدَ] الإنصافِ**، أو **كَفَرَ بِمَا معه مِنَ الكِتَابِ** بمعاداتِه إيَّاه لنُزُوله عليك بالوحي؛ لأنه نَزَّل كِتَابًا مُصَدِّقًا للكُتُبِ المُتَقَدِّمَةِ، **فَحُذِفَ الجوابُ وأُقِيْمَ عِلَّتُه مُقَامَه**، أو مَنْ عاداه **فالسببُ في عداوتِه أَنَّه نَزَّلَه عليكَ**. وقِيْلَ: محذوفٌ، مِثْلُ: **فَلْيَمُتْ غَيْظًا، أو فهو عَدوٌّ لِي وأَنا عَدُوٌّ له**"[٣٨].

فقد ذَهَبَ البيضاويُّ إلى أنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) هي جوابُ الشرطِ على الظاهر لا على الحقيقةِ، وأنَّ جوابَ الشَّرْطِ الحقيقيَّ محذوفٌ، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) سببٌ، وعلَّةٌ له، أُقِيْمَت مُقَامَه، مع اختلاف تقديرِ الجوابِ المحذوفِ عنده.

٣٦- التبيان في إعراب القرآن، ص: ٩٧.

٣٧- الكتاب الفريد في إعرابِ القرآن المجيد: ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

٣٨- تفسير البيضاوي (تحقيق: حلَّاق والأطرش): ١/ ١٢٢.

١٠- قال أبو حيَّان (ت: ٧٤٥هـ): "(فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) **لَيْسَ هَذَا جَوَابَ الشَّرْطِ**؛ لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَوَابِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، فَلَوْ قُلْتَ: (مَنْ يُكْرِمْنِي فَزَيْدٌ قَائِمٌ) لَمْ يَجُزْ. وَقَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلْبِكَ) لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى (مَنْ). وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ عَوْدِ الضَّمِيرِ، وَلِمُضِيِّ فِعْلِ التَّنْزِيلِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ جَزَاءً، **وَإِنَّمَا الْجَزَاءُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ**، التَّقْدِيرُ: فَعَدَاوَتُهُ لَا وَجْهَ لَهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا التَّقْدِيرَ ... **وَمُنَاسَبَةُ** دَلِيلِ الْجَزَاءِ لِلشَّرْطِ هُوَ أَنَّ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لجبريلَ، فَعَدَاوَتُهُ لَا وَجْهَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَزَلَ بِالْقُرْآنِ الْمُصَدِّقِ لِلْكُتُبِ، وَالْهَادِي وَالْمُبَشِّرِ لِمَنْ آمَنَ. وَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَبَّ وَيُشْكَرَ؛ إِذْ كَانَ بِهِ سَبَبُ الْهِدَايَةِ وَالتَّنْوِيهِ بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، **أَوْ** مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ، فَسَبَبُ عَدَاوَتِهِ أَنَّهُ نَزَّلَ الْقُرْآنَ الْمُصَدِّقَ لِكِتَابِهِمْ، وَالْمُلْزِمَ لَهُمُ اتِّبَاعَكَ، وَهُمْ لَا يُرِيدُونَ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ حَرَّفُوا مَا فِي كُتُبِهِمْ مِنْ صِفَاتِكَ، وَمِنْ أَخْذِ الْعُهُودِ عَلَيْهِمْ فِيهَا، بِأَنْ يَتَّبِعُوكَ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ: أَنَّ التَّقْدِيرَ الْأَوَّلَ مُوجِبٌ لِعَدَمِ الْعَدَاوَةِ، وَالتَّقْدِيرَ الثَّانِيَ كَأَنَّهُ كَالْعُذْرِ لَهُمْ فِي الْعَدَاوَةِ كَقَوْلِكَ: إِنْ عَادَاكَ زَيْدٌ، فَقَدْ آذَيْتَهُ وَأَسَأْتَ إِلَيْهِ"[٣٩].

فذَهَبَ أبو حيَّانَ إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: (فَعَدَاوَتُهُ لَا وَجْهَ لَهَا)، وأنَّ قولَه تعالى: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وليس هو الجوابَ؛ لِعدمِ اشتمالِه على ضميرٍ يعود على اسمِ الشَّرْطِ. وقدْ خَطَّأَ الزَّمَخْشَرِيَّ لذلك. ثُمَّ وَضَّحَ أبو حيَّان **مُنَاسَبَةَ** دَلِيلِ الْجَزَاءِ، وهو جملةُ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) لِلشَّرْطِ (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لجبريلَ).

١١- قال السَّمينُ (ت: ٧٥٦هـ): " (مَنْ) شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و(كَانَ) خبرُه على ما هو الصحيحُ كما تقدَّمَ، وجوابُهُ محذوفٌ تقديرُه: مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ فلا وَجْهَ لعداوتِه، أو فَلْيَمُتْ غَيْظًا ونحوُه. ولا جائزَ أنْ يكونَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) جوابًا للشرطِ لوجهين، أحدهما من جهةِ المعنى، والثاني من جهةِ الصناعةِ، أما الأول: فَلِأَنَّ فِعْلَ التنزيلِ مُتَحَقِّقُ المُضِيِّ، والجزاءُ لا يكونُ إلَّا مستقْبَلًا، ولقائلٍ أنْ يقولَ: هذا محمولٌ على التبيين، والمعنى: فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّه نَزَّله ... وأمَّا الثاني: فَلِأَنَّه لا بُدَّ في جملةِ الجَزَاءِ مِن ضميرٍ يعودُ على اسْمِ الشَّرْطِ، فلا يجوزُ: مَنْ يَقُمْ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ،

٣٩- البحر المحيط: ١/ ٤٨٨.

ولا ضميرَ في قولِه: (فإنَّه نَزَّلَه) يَعُودُ على (مَنْ) فلا يكونُ جوابًا للشرط، وقد جاءَتْ مواضعُ كثيرةٌ مِنْ ذلك، ولكنَّهم أَوَّلُوها على حَذْفِ العائدِ فَمِنْ ذلك قُولُه[٤٠]:

فَمَـنْ تَكُـنِ الْحَضَـارَةُ أَعْجَبَتْـهُ فَـأَيَّ رِجَـالِ باديـةٍ تَرَانِـي

وينبغي أنْ يُبْنَى ذلك على الخلافِ في خبرِ اسمِ الشَّرْطِ. فإنْ قِيْلَ: إنَّ الخَبَرَ هو الجزاءُ وحدَه –أَوْ هو مع الشَّرْطِ– فلا بُدَّ مِنَ الضمير، وإنْ قِيْلَ: بأنَّه فعلُ الشَّرْطِ وحدَه فلا حاجَةَ إلى الضميرِ ... وقَدْ صَرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِأنَّه جَوابُ الشرطِ، وفيه النظرُ المذكورُ، وجوابُه ما تقدَّم"[٤١].

فذَهَبَ السَّمينُ إلى ما يلي:

أ- أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ فلا وَجْهَ لعداوتِه، أو فَلْيَمُتْ غَيْظًا ونحوُه.

ب- أَنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) جوابًا للشرطِ لوجهين، أحدهما من جهة المعنى، وهو أَنَّ فِعْلَ التنزيلِ مُتَحَقِّقُ المُضِيّ، والجزاءُ لا يكونُ إلَّا مستقْبَلًا، والآخَر من جهةِ الصنعة النَّحويَّةِ، وهو أَنَّ قولَه: (فإنَّه نَزَّلَه) لا يشتملُ على ضميرٍ يَعُودُ على (مَنْ) اسمِ الشَّرْطِ.

ج- أنَّ اشتراطَ اشتمالِ جملةِ الجوابِ على ضميرٍ يعود على اسمِ الشَّرْطِ ينبغي أنْ يُبْنَى على الخلافِ في خبرِ اسمِ الشَّرْطِ. فإنْ قِيْلَ: إنَّ الخَبَرَ هو الجزاءُ وحدَه –أَوْ هو مع الشَّرْطِ– فلا بُدَّ مِنَ الضمير، وإنْ قِيْلَ: بأنَّه فعلُ الشَّرْطِ وحدَه فلا حاجَةَ إلى الضميرِ.

د- أنَّ مذهَبَ الزَّمَخْشَرِيّ إلى أنَّ جَوابَ الشَّرْطِ هو قولُه: (فإنَّه نَزَّلَه) مردودٌ.

١٢- قال الشِّهابُ الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ) في شرحِ قولِ البيضاويّ (والظاهرُ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ فَإِنّه نَزَّلَه إلخ): "يَعني أنَّ مِنْ حَقِّ الشرط أنْ يكونَ سببًا للجزاءِ، وهُنَا عداوةُ جبريلَ عليه الصلاةُ والسلامُ ليست سببًا لتنزيلِ القرآن، فَوُجِّهَ بأنَّه ليس بجوابٍ

٤٠- البيتُ من الوافر، وهو للقُطاميّ في ديوانه، ص: ٧٦ (بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب)، وص: ٢٩٦ (بتحقيق: د. محمود ربيعي)، ورواية الديوان: (فَأَيَّ أُناسِ باديةٍ تَرَانَا)، ويُنْظَرُ في تخريجه: شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية: ٣/ ٢٣٩، ٢٤٠، والشاهد فيه أنَّ جوابَ اسمِ الشرط (مَنْ) –المرفوع بالابتداءِ- محذوفٌ، ومِنْ ثُمَّ فإنَّ الرابطَ محذوفٌ، والتقديرُ: فَلَسْنَا على صِفَتِه.

٤١- الدرُّ المصون: ٢/ ١٦، ١٧.

في الحقيقةِ، بل هو سببُ الجوابِ أُقِيْمَ مُقَامَه، ومعناه: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لجبريلَ عليه الصلاةُ والسلامُ فَلَا وَجْهَ لعداوتِه؛ لأنَّه نَزَلَ بالقرآنِ على قلبِك مصدِّقًا لِمَا بين يديه إلخ. فَلَوْ أنصفُوا أحبُّوه؛ فتنزيلُ القرآنِ سببٌ لعدمِ تَوَجُّهِ عداوتِه، أو معناه: مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ عليه الصلاةُ والسلامُ، فلعداوتِه وَجْهٌ؛ لأنَّهُ نَزَلَ عليكَ بالقرآنِ، وَهُمْ كارهون له؛ فنزولُه سببٌ لتَوَجُّهِ عداوتِهم، كَمَا يُقَالُ: إِنْ عَادَاكَ فلانٌ فَقَدْ آذيتَه؛ أي: فَهُوَ مُحِقٌّ في عداوته لِتَأَذِّيه، وتحقيقُه أنَّ تقديرَ الكلامِ: إِنْ عادَوه فالعاقلُ المنصِفُ يقولُ لا وَجْهَ لمعاداتِه، أو لَهَا وَجْهٌ، فالسببية في الحقيقة لذلك القولِ المُقَدَّرِ، فيكونُ سببًا للإخبارِ بمضمونِ الجزاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النحل: ١٦/ ٥٣]، وقِيْلَ: التقديرُ: مَنْ كانَ عَدُوًّا لجبريلَ عليه الصلاةُ والسلامُ فليمتْ غيظًا فإنَّه نَزَّله على قلبكَ؛ أي: مَنْ عاداه هَلَكَ بعداوتِه؛ لأنَّها دائمًا متزايدةٌ لنزوله على قلبك، وقولُ المصنِّفِ رَحِمَه اللهُ تعالى في هذا الوجهِ: (مَحذوفٌ) إشارةٌ إلى أنَّه لا حَذْفَ في الأوَّلِ بل تجوز بعلاقة السببية أو أنَّ المحذوفَ فيه في قوَّةِ المذكورِ لوجودِ ما يقومُ مَقامه لقوله قبله فحذف إلخ، فالمذكورُ كأنَّه جوابٌ، وفي هذا غيرُ نائبٍ عنه، بل علَّةٌ له"[٤٢].

ذَهَبَ الشهابُ الخفاجيُّ إلى أنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) ليست بجوابٍ في الحقيقةِ، بل هي سببُ الجوابِ أُقِيْمَ مُقَامَه، وأنَّ المحذوفَ في قوَّةِ المذكورِ لوجودِ ما يقومُ مَقامه، فالمذكورُ كأنَّه جوابٌ.

١٣- قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): "... وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى شَرَفِ جِبْرِيلَ وَارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمُعَادَاةِ اليَهُودِ لَهُ؛ حَيْثُ كَانَ مِنْهُ مَا ذُكِرَ مِنْ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ عَلَى قَلْبِكَ، أَوْ مِنْ تَنْزِيلِ اللَّهِ لَهُ عَلَى قَلْبِكَ، **وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الرَّبْطِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ**، أَيْ: مَنْ كَانَ مُعَادِيًا لِجِبْرِيلَ مِنْهُمْ فَلَا وَجْهَ لِمُعَادَاتِهِ لَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ إِلَّا مَا يُوجِبُ الْمَحَبَّةَ دُونَ الْعَدَاوَةِ، أَوْ: مَنْ كَانَ مُعَادِيًا لَهُ، فَإِنَّ سَبَبَ مُعَادَاتِهِ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ مَا يَكْرَهُونَهُ مِنَ التَّنْزِيلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِذَنْبٍ لَهُ وَإِنْ نَزَّهُوهُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْكَرَاهَةَ مِنْهُمْ لَهُ بِهَذَا السَّبَبِ ظُلْمٌ وَعُدْوَانٌ، لِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ هُوَ مُصَدِّقٌ لِكِتَابِهِمْ، وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ"[٤٣].

٤٢- حاشية الشّهاب: ٢/ ٢١٢.

٤٣- فتحُ القدير: ١/ ٢٣٧.

١٤- قال الآلوسيّ (ت: ١٢٧٠هـ): "(فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ على قَلْبِكَ) جوابُ الشَّرْطِ إما نيابة أو حقيقة، **والمعنى:** مَنْ عادَاه منهم فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإنصاف أو كَفَرَ بِمَا مَعَه مِنَ الكِتَابِ بمعاداته إياه لِنُزُولِه عليك بالوحي؛ لأنَّه نَزَّلَ كِتَابًا مُصَدِّقًا للكُتُبِ المتقدمة، أو فالسببُ في عداوته أَنَّه نَزَلَ عليك، وليس المبتدأُ على هذا الأخيرِ محذوفًا، و(أَنَّه نَزَّلَه) خبرُه حتى يرد أنَّ الموضعَ للمفتوحةِ بل أنَّ (الفاءَ) داخلةٌ على السببِ، **وَوَقَعَ جزاءً باعتبارِ الإعلامِ والإخبارِ بسببيَّتِه لما قبله،** فيُؤَوَّل المعنى إلى: مَنْ عَادَاه فأعلمَكم بأنَّ سَبَبَ عداوتِه كذا، فهو كَقَوْلِكَ: إِنْ عَادَاكَ فُلانٌ فَقَدْ آذَيْتَه؛ أيْ: فأخبرَك بأنَّ سَبَبَ عداوتِك أَنَّك آذَيْتَه، **وقِيْلَ:** الجزاءُ محذوفٌ بحيثُ لا يكونُ المذكورُ نائبًا يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا عنه، ويكونُ هو تعليلًا وبيانًا لسببِ العداوة، والمعنى: مَنْ عَادَاه لِأَنَّه نَزَّلَه على قلبِك فَلْيَمُتْ غَيْظًا، أو فَهُوَ عَدُوٌّ لِي وأَنَا عَدُوُّه، والقرينةُ على حَذْفِ الثاني الجملةُ المُعْتَرِضَةُ المذكورةُ بعده في وعيدِهم"(٤٤).

١٥- قال محمود صافي (ت: ١٣٧٦هـ) في إعرابِ قولِه تعالى: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ): "(الفاء) تعليليّةٌ ... وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ تقديرُه: فلا وجهَ لعداوته، أو فَلْيَمُتْ غَيْظًا ... إلخ. وجملةُ: (إِنَّهُ نَزَّلَهُ ...) لا مَحَلَّ لَهَا تعليليَّةٌ"(٤٥).

١٦- قال الطَّاهرُ بنُ عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): " وَقَوْلُهُ: (مَنْ كانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ) شَرْطٌ عَامٌّ مُرَادٌ بِهِ خَاصٌّ، وَهُمُ اليَهُودُ. قَصَدَ الإِتْيَانَ بِالشُّمُولِ؛ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْبَأُ بِهِمْ وَلَا بِغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعَادِي جِبْرِيلَ إِنْ كَانَ لَهُ مُعَادٍ آخَرُ ... **وَهَذِهِ الجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ جَوَابِ الشَّرْطِ؛** لِظُهُورِ أَنَّ المُرَادَ أَنْ لَا مُوجِبَ لِعَدَاوَتِهِ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ أَذِنَهُ اللَّهُ بِالنُّزُولِ بِالقُرْآنِ فَهُمْ بِمُعَادَاتِهِ إِنَّمَا يُعَادُونَ اللَّهَ تَعَالَى، **فَالتَّقْدِيرُ:** مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَلَا يُعَادِهِ وَلْيُعَادِ اللَّهَ تَعَالَى. **وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرُوهُ،** وَأَسْعَدُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (بِإِذْنِ اللَّهِ)، وَأَظْهَرُ ارْتِبَاطًا بِقَوْلِهِ بَعْدُ: (مَنْ كانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ) كَمَا سَتَعْرِفُونَهُ، **وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ:** فَإِنَّهُ قَدْ نَزَّلَهُ عَلَيْكَ سَوَاءٌ أَحَبُّوهُ أَمْ عَادَوه، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الإِغَاظَةِ مِنْ بَابِ ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمرَان: ١١٩]....

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ: فَإِنَّهُ نَزَلَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِكِتَابِهِمْ، وَفِيهِ هُدًى وَبُشْرَى، وَهَذِهِ حَالَةٌ تَقْتَضِي مَحَبَّةَ مَنْ جَاءَ بِهِ، فَمِنْ حُمْقِهِمْ وَمُكَابَرَتِهِمْ عَدَاوَتُهُمْ

٤٤- روح المعاني: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

٤٥- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: ١/ ٢٠٨، ٢٠٩.

لِمَنْ جَاءَ بِهِ، فَالتَّقْدِيرُ: فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ العَقْلِ أَوْ حِلْيَةَ الإِنْصَافِ. وَالإِتْيَانُ بِحَرْفِ التَّوْكِيدِ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ)؛ لِأَنَّهُمْ مُنْكِرُونَ ذَلِكَ"(٤٦).

فذَهَبَ الطَّاهرُ بنُ عاشور إلى أنَّ جملةَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) قَائِمَةٌ مَقَامَ جَوَابِ الشَّرْطِ، وليست هي الجوابَ، وذَكَرَ في تقدير الجوابِ المحذوفِ ثلاثةَ تقديراتٍ، حَسَّنَ الأوَّلَ منها.

١٧- قال محيي الدين الدرويش (ت: ١٤٠٣هـ): "(فَإِنَّهُ) الفاءُ عاطفةٌ على جوابِ الشرطِ المحذوفِ بمثابةِ التعليلِ له، والتقديرُ: فَلْيَمُتْ غَيْظًا، أو فَلَا مُوْجِبَ لعداوتِه، ولا يَصِحُّ أن يكونَ قولُه: (فَإِنَّه) هو الجوابَ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه ضميرٌ يعودُ عليه؛ فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: مَنْ يُكْرِمْنِي فزيدٌ قائمٌ، ولِأَنَّ فِعْلَ التنزيلِ متحقِّقُ المعنى، والجزاءُ لا يكونُ إلَّا مُسْتَقْبَلًا"(٤٧).

يظهرُ مِمَّا سَبَقَ أنَّ العلماءَ ذَهبُوا في جوابِ الشَّرْطِ المذاهبَ التاليةَ:

أ- أنَّ الفاءَ للجوابِ، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) هي جوابُ الشَّرْطِ؛ فهي في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ مقترنة بالفاءِ.

ب-أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ الفاءَ للتعليل، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) سببٌ، وتعليلٌ له أُقيمَت مُقَامَه.

ج- أَنَّ جواب الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ الفاءَ عاطفةٌ، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّه نَزَّلَه) معطوفةٌ عليه، وهذا الوجهُ ضعيفٌ(٤٨).

دَلالةُ جملةِ (فَإِنَّه نَزَّلَه) الواقعةِ موقعَ جوابِ الشَّرْطِ:

وَرَدَ في موسوعةِ التفسير البلاغيّ أنَّ **جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ**، وأنَّ قولَه تعالى: (فَإِنَّه نَزَّلَه) **عِلَّتُه**؛ للجمعِ بينَ التخويفِ والوعيدِ، فقالوا في بلاغةِ حَذْفِ جوابِ الشَّرْطِ: "لَمَّا كانت عداوةُ جبريلَ أمرًا مهولًا وعظيمًا عند اللهِ حَذَفَ الجوابَ؛ لِيَذْهَبَ السَّامعُ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ، فلا يَتَصَوَّرُ مطلوبًا ولا مكروهًا إلَّا ويُجَوِّزُ أَنْ يكونَ الجزاءُ والوعيدُ أعظمَ منه؛ تخويفًا له مِنْ أَنْ يفعلَ هذا الفعلَ، بخلافِ ما لو ذُكِرَ فَقِيْلَ: فاللهُ عَدُوٌّ له، أو فلا وَجْهَ لعداوتِه، أو نحوُ ذلك، وإلّا لَكَانَ الجزاءُ

٤٦- التحرير والتنوير: ١/ ٦٢١، ٦٢٢.

٤٧- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/ ١٤٦.

٤٨- يُنْظَر: التفصيل في إعرابِ آياتِ التنزيلِ: ١/ ٣٠٥.

مخصوصًا، وفاتَ المقصودُ مِنْ هَوْلِ شدَّةِ التخويفِ لشدَّةِ أَمْرِ عداوةِ جبريلَ عليه السلام عندَ اللهِ، ولا يَخفى حُسْنُ **العُدُولِ إلى ذِكْرِ عِلَّةِ جوابِ الشَّرْطِ**، ولو لَمْ يكُنْ فيه شيءٌ سوى أنَّه احتجَّ على بُطْلانِ عداوتِهم مِنْ وَجْهٍ، وذَكَرَ مُوجباتِ محبَّةِ جبريلَ، وتقريرَ تنزيلِ القرآنِ، وبيانَ أوْصافِه مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَجَمَعَ بينَ الوجهينِ بكلامٍ واحدٍ؛ لَكَفَى، فسببُ عداوتِهم جبريلَ هو أنَّه نَزَّلَ عليكَ القرآنَ مُصَدِّقًا لِكِتَابِهم، ومُوَافِقًا لَهُ، فَهُمْ كارهونَ للقرآنِ"[٤٩].

وقَدْ أفادتِ الفاءُ أنَّ ما بعدَها مِنَ الكلامِ، وهو كونُ جبريلَ نَزَّلَ القرآنَ على قلبِ رسولِ ﷺ سببٌ لامتناعِ عداوةِ جبريلَ عليه السلام، **وأفَادَ الرَّبْطُ بالفاءِ** أنَّ الأَوْلَى بِمَنْ يكونُ مُرسَلًا مِنَ اللهِ تعالى، ويُنَزِّلُ عليكَ القُرآنَ أَنْ يكونَ محبوبًا لا مكروهًا، فجاءَ ترتيبُ ما بعدَ الفاءِ على ما قبْلَها لبيانِ الأولويَّةِ التي يجِبُ أنْ يكونَ عليها العقلاءُ[٥٠].

ولتنزيلِ المُنْكِرِ مَنْزِلَتَه اقْتَضَى الكلامُ تأكيدًا، فَلَمَّا كانَ اليهودُ مُنْكِرينَ للقُرْآنِ ولرسالةِ رسولِ اللهِ ﷺ أتى بـ(إنَّ) المُؤَكِّدَةِ؛ لتقريرِ هذا التنزيلِ، ثُمَّ تقويتِه بمجيءِ خَبَرِ (إنَّ) جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَتَضَمَّنَ الكلامُ تَأْكِيدَيْنِ: (إنَّ)، و(تقويةَ الحُكْمِ)؛ لِكَوْنِ المُسْنَدِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وأفادَ تقريرَ أَنَّ جبريلَ نَزَّلَه على قلبِكَ يا مُحَمَّدُ، وأنَّ جبريلَ هو الذي نَزَّلَه لا غيرُه[٥١].

الجُمْلَةُ القُرآنيّةُ الشرطيّةُ الثانيةُ:

﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾

[سورة يونس: ١٠/ ١٠٤]

مُنَاسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

وَرَدَ في مُناسَبَةِ هذه الآيةِ لِمَا قبلَها أَنَّ: "هذه الجملة متصلة المعنى بجملة: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠/ ١٠١]؛ إذِ المقصودُ مِنَ النَّظَرِ المأمورِ به هُنالك النظرُ للاستدلال على إثباتِ الوحدانية، فإنَّ جحودَهم إيَّاها هو الذي أقدَمَهم على تكذيبِ الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسلّم– في قوله: إنَّ

٤٩- موسوعة التفسير البلاغي: ١/ ٧٩٠، ٧٩١.
٥٠- يُنْظَرُ: موسوعة التفسير البلاغي: ١/ ٧٩١.
٥١- يُنْظَرُ: موسوعة التفسير البلاغي: ١/ ٧٩١.

اللهَ بعثَه بإثباتها، وأبطل الإشراك، فلمَّا أَمَرَهُمْ بالنظر المؤدِّي إلى إثبات انفراده تعالى بالإلهية أَعْقَبَه بأَنْ يخبرَهم بأنَّهم إنِ استمرُّوا على الشكِّ فيما جاء به الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– فَإِنَّ الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– ثابتٌ على ما جَاءَ به، وأَنَّ دلائلَ صحةِ دينِه بَيِّنَةٌ للنَّاظِرِيْنَ"[٥٢]، فـ"بَعْدَ أنْ بَيَّنَ تَعَالَى طريقَ الهُدَى وطريقَ الضلالِ، وأَنْذَرَ، وحَذَّرَ، وَوَاعَدَ، وأَوْعَدَ في الآياتِ السابقةِ بِمَا لا مزيدَ عليه أَمَرَ رسولَه هنا أنْ يواجهَ المشركين مِنْ أهلِ مَكَّةَ وغيرِهم بالتقريرِ التالي، فقالَ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[٥٣]؛ أَي: "أَنَّه تَعَالى لَمَّا ذَكَرَ الدَّلائلَ على أَقْصَى الغايات وأبلغِ النهايات، أَمَرَ رسولَه بإظهارِ دينِه، وبإظهارِ المباينةِ عن المشركِينَ؛ لِكَي تزولَ الشكوكُ والشُّبُهَاتُ في أَمْرِه، وتَخْرُجَ عبادةُ اللهِ مِنْ طريقةِ السِّرِ إلى الإظْهَارِ"[٥٤].

الدِّراسةُ النَّحويَّةُ والدِّلاليَّةُ للجملةِ الشَّرْطِيَّةِ:

﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾

أركانُ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ، هي:

أ- (إِنْ): أداةُ الشَّرْطِ، حَرْفُ شَرْطٍ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا مَحَلَّ له مِنَ الإعرابِ.

ب-(كُنْتُمْ): (كَانَ): فعلُ الشَّرْطِ، فعلٌ ماضٍ ناسخٌ ناقصٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محَلِّ جَزْمٍ بـ(إِنْ)، و(التاءُ): في محَلِّ رفع اسمه، و(الميمُ): للجمعِ.

ج- جملةُ (فَلَا أَعْبُدُ): (الفاءُ): رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، و(لا): نافيةٌ، و(أَعْبُدُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وقدْ رُفِعَ لأنَّه اقْتَرَنَ بالفاءِ، فالمضارعُ المنفيُّ بـ(لا) أو غيرُ المنفِيِّ بها يُرْفَعُ في جوابِ الشِّرْطِ إذا اقترنَ بالفاءِ، وفاعلُ (أَعْبُدُ) تقديرُه (أَنَا)، وجملةُ (لا أَعْبُدُ) في مَحَلِّ رَفْعِ خَبَر مُبتدأ مقدَّر؛ أي: (فأنَا لا أَعْبُدُ). وجملةُ (فَلَا أَعْبُدُ) في مَحَلِّ جَزْمِ جواب الشَّرْطِ –على الظاهر– مقترنة بالفاءِ[٥٥]. **والحقيقةُ** أنَّ الشَّرْطَ (شَكّ المشركين في دينِ النَّبِيِّ ﷺ)، ليس سَبَبًا في الجوابِ (عدم عبادته للأوثان والأصنام)، وأنَّ الجوابَ (عدم

٥٢- تفسير التحرير والتنوير: ١١/ ٣٠٠.

٥٣- أيسر التفاسير للجزائري: ٢/ ٥١٤.

٥٤- تفسير الفخر الرازي: ١٧/ ١٧٩.

٥٥- يُنْظَر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل: ١١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

عبادته للأوثان والأصنام) ليس مُسَبَّبًا عن (شَكّهم في دينه ﷺ) ولا مُتَرَتِّبًا أو مُتَوَقِّفًا عليه؛ فالنَّبِيُّ ﷺ لا يعبدُ غيرَ اللهِ سواءٌ شَكُّوا في الدينِ أم آمنُوا؛ فالتَّعليقُ الشَّرْطِيُّ هنا تعليقٌ شَكْلِيٌّ لا حقيقيٌّ. والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هنا: ما جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ؟ وما دلالةُ الفاءِ ودلالةُ ما بعدَها؟

حاول الباحثُ أنْ يصِلَ إلى دلالةِ الفاءِ وما بعدَها، وحقيقةِ الجوابِ من خلال القراءة في كتبِ تفسير القرآن، ومعانيه، وإعرابِه، وقراءاتِه، فَوجدَ ما يلي:

١- قال الطَّبَريُّ (ت: ٣١٠هـ): "وهذا تعريضٌ ولَحْنٌ من الكلامِ لطيفٌ، وإنَّما مَعْنَى الكلامِ: إنْ كُنْتُم في شَكٍّ مِنْ دِيْنِي، **فلا ينبغي لَكُمْ أَنْ تَشُكُّوا فيه**، وإنَّما ينبغي لَكُمْ أَنْ تَشُكُّوا في الذي أنتم عليه من عبادةِ الأصنام التي لا تَعْقِلُ شَيْئًا، ولا تَضُرُّ، ولا تَنْفُعُ. فَأَمَّا دِيْنِي فلا ينبغي لَكُمْ أَنْ تَشُكُّوا فيه؛ لِأَنِّي أَعْبُدُ اللهَ الذي يَقْبِضُ الخَلْقَ فيُميتُهم إذا شاءَ، ويَنْفَعُهم ويَضُرُّهم إنْ شاءَ، وذلك أنَّ عبادةَ مَنْ كان كذلك لا يستنكرُها ذو فطرةٍ صحيحةٍ. وأمَّا عبادةُ الأوثانِ فيُنْكِرُها كُلُّ ذِيْ لُبٍّ وعَقْلٍ صحيحٍ"[٥٦].

يظهرُ من تقديرِ الطَّبَريِّ أَنَّ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ ليس هو جوابَ الشَّرطِ الحقيقيَّ، وإنمَّا الجوابُ الحقيقيُّ محذوفٌ، تقديره: (فلا ينبغي لَكُمْ أَنْ تَشُكُّوا فيه ...).

٢- قال الواحديُّ (ت: ٤٦٨هـ): "قولُه تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، قال ابنُ عباسٍ: يريدُ أهلَ مكَّةَ، ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾، قال: يُريد: مِنْ توحيدِ اللهِ الذي جئتُ به والحنيفيةِ التي بُعِثْتُ بها، ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، يُقالُ في هذا: لِمَ جعل جواب ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ﴾، ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾، وهؤلاءِ يعبُدُون غيرَ اللهِ شَكُّوا أَوَ لَمْ يَشُكُّوا؟ قِيْلَ: لِأَنَّ المعنى: لا تُشَكِّكونِي بِشَكِّكِمْ حَتَّى أَعْبُدَ غيرَ اللهِ كعبادَتِكم، كَأَنَّه قِيْلَ: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بِشَكِّكُم ﴿وَلَٰكِنۡ أَعۡبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمۡ﴾، قال أهلُ المعاني: إنَّما خص التوفّي هاهنا بالذكر دون الإحياء؛ لأنّه يتضمَّنُ تهديدًا لهم؛ لأنَّ وفاةَ المشركين ميعادُ عذابِهم"[٥٧].

فيظهرُ من كلامِ الواحديّ أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ هو جوابُ الشرْطِ.

٥٦- تفسير الطبري (تحقيق: محمود محمد شاكر): ١٥/ ٢١٧.

٥٧- التفسير البسيط: ١١/ ٣٣٢.

٣- قال الزَّمخشريُّ (ت: ٥٣٨هـ): "﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا أهلَ مكةَ ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾ وصحَّته وسداده، **فهذا ديني، فاسمعوا وصفه، واعرضوه على عقولكم**، وانظروا فيه بعين الإنصاف؛ لِتَعْلَموا أنّه دينٌ لا مدخل فيه للشك، وهو أنّي لا أعبد الحجارة التي تعبدونها مِنْ دونِ مَنْ هو إلهُكم وخالقُكم.... وقِيْلَ: معناه: إنْ كُنْتُم في شَكٍّ مِنْ دينِي، ومِمَّا أنا عليه -أثبت عليه أم أتركه وأوافقكم- **فلا تُحَدِّثوا أنفسَكم بالمُحَالِ**، ولا تَشَكُّوا في أمري، واقْطَعُوا عني أطماعَكم، واعلموا أنّي لا أَعْبُدُ الذين تعبُدُون من دون الله، ولا أختارُ الضلالةَ على الهُدَى"(٥٨).

يَفهمُ الباحثُ مِنْ كلام الزّمخشريّ أنَّ جوابَ الشرطِ محذوفٌ، وله عنده تقديران: الأول: **(فهذا ديني، فاسمعوا وصفه** ...إلخ)، وعلى هذا التقدير تكون جملة: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ تعليليةٌ، والتقدير الآخَر: (فلا تُحَدِّثوا أنفسَكم بالمُحَالِ ...إلخ)، وعليه تكون جملة: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ معطوفةٌ على الجوابِ المحذوفِ.

٤- قال ابنُ عطيَّةَ (ت: ٥٤٦هـ): "وهذه الآيةُ يتَّسِقُ معناها **بمحذوفاتٍ** يَدُلُّ عليها هذا الظاهرُ الوجيزُ، والمعنى: إنْ كُنْتُمْ في شَكٍّ من دِيْنِي **فأنتُم لا تعبدون اللهَ**، كذلك فليس هو بأَهلٍ أَنْ يُشَكَّ فيه، وإنَّما يُشَكُّ في دينِكم ويُرْفَضُ، وأمَّا أنا فلا أعبدُ أحدًا غيرَه، فاقْتَضَتْ فصاحةُ الكَلَامِ وإيجازُه اختصارَ هذا كُلِّه"(٥٩).

صَرَّحَ ابنُ عطيَّةَ أنَّ جوابَ الشرطِ الحقيقيَّ محذوفٌ، تقديرُه: (فأنتُم لا تعبدون اللهَ ...)، حيثُ إنَّ عدمَ عبادتِهم لله مُسَبَّبَةٌ عن شَكِّهم في الدِّيْنِ، ويفهمُ الباحثُ من كلام ابنِ عطيَّةَ أنَّ قولَه تعالى: (فَلَا أَعْبُدُ) معطوفٌ على الجوابِ المحذوفِ.

٥- قال القُرْطُبِيُّ (ت: ٦٧١هـ): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يُرِيدُ كُفَّارَ مَكَّةَ. ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾ أَيْ: فِي رَيْبٍ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ الَّذِي أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ. ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مِنَ الأَوْثَانِ الَّتِي لَا تَعْقِلُ"(٦٠).

يظهرُ من تفسيرِ القُرْطُبِيّ أنَّه يجعلُ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ هو جوابَ الشَّرْطِ الحقيقيَّ.

٥٨- الكشَّاف: ٣/ ١٧٧.

٥٩- المحرَّر الوجيز: ٤/ ٥٣٣.

٦٠- الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٥٩.

٦- قال البيضاويُّ (ت: ٦٩١هـ): "﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ وصحَّتِه ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ فهذا خلاصةُ ديني اعتقادًا وعملًا **فاعْرِضُوها على العَقْلِ الصّرف، وانظروا فيها بعَيْنِ الإنصاف؛** لتعلموا صحَّتَها، وهو أَنِّي لا أَعْبُدُ ما تَخْلُقُونه وتَعْبُدُونه"[٦١].

يظهرُ من تفسيرِ البيضاويُّ للآية أنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ، تقديره: (فاعْرِضُوها على العَقْلِ الصّرف ...)، وأَنَّ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ تعليلٌ للجوابِ المحذوفِ.

٧- قال أبو حَيَّانَ (ت: ٧٤٥هـ): "وجوابُ (إِنْ كُنْتُمْ فِيْ شَكٍّ) قولُه: (فَلَا أَعْبُدُ)، والتقديرُ: فَأَنَا لا أَعْبُدُ؛ لِأَنَّ الفعلَ المَنْفِيَّ بِـ(لا) إِذَا وَقَعَ جوابًا انْجَزَمَ، فإذا دَخَلَتْ عليه الفاءُ عُلِمَ أَنَّه على إضمارِ المبتدأ. وكذلك لو ارتفعَ دون (لا) لِقولِه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [سورة المائدة: ٥/ ٩٥]؛ أي: فَهُوَ يَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ. وتَضَمَّنَ قولُه: (فَلَا أَعْبُدُ) مَعْنَى: فَأَنَا مُخَالِفُكُمْ"[٦٢].

يفهمُ الباحثُ من كلامِ أبي حيَّانَ أمرَيْنِ:

الأول: أنَّه جعلَ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ جوابَ الشَّرْطِ، فهي في مَحَلِّ جزمٍ.

الآخَر: أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ تَضَمَّنَ مَعْنَى: (فَأَنَا مُخَالِفُكُمْ)، وهذا يعني أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ فَأَنَا مُخَالِفُكُمْ ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾، فقولُه تعالى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ معطوفٌ على الجوابِ المحذوفِ.

٨- قال السَّمِيْنُ الحلبيُّ (ت: ٧٥٦هـ): "قولُه تعالَى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾: جوابُ الشَّرْطِ، والفعلُ خبرُ ابتداءٍ مُضْمَرٍ تقديرُه: فأنَا لا أَعْبُدُ، ولو وَقَعَ المضارِعُ مَنْفِيًّا بـ(لا) دونَ فاءٍ لَجُزِمَ، ولكنَّه مع الفاءِ يُرْفَعُ على ما ذكرتُ لك[٦٣]، وكذا لو لَمْ يُنْفَ بـ(لا) كقَولِه تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾. [سورة المائدة: ٥/ ٩٥] ؛أي: فهو يَنْتَقِمُ"[٦٤].

فالسَّمِيْنُ جعلَ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ جوابَ الشَّرْطِ، فهي عنده في مَحَلِّ جزمٍ.

٦١- تفسير البيضاويّ: ٢/ ١١٧.

٦٢- تفسير البحر المحيط: ٥/ ١٩٥.

٦٣- يُنْظَر: الدّرّ المصون: ٤/ ٤٢٨.

٦٤- الدّرّ المصون: ٦/ ٢٧٣.

٩- قال الشِّهابُ الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ): "قولُه[٦٥]: (إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِيْنِي وصِحَّتِه إلخ). في الكَشَّافِ[٦٦]: إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِيْنِي وصِحَّتِه وسدادِه **فهذا دِيني** فاسمعُوا وصفَه، واعرضُوه على عقولِكم، وانظرُوا فيه بعينِ الإنصافِ؛ لِتعلموا أنَّه دينٌ لا مدخلَ فيه للشكِّ، وهو أنِّي لا أعبدُ الحجارةَ التي تعبدُونها مِنْ دونِ مَنْ هو إلهُكم وخالقُكم، ولكنْ أعبدُ اللهَ إلخ. فقِيْلَ: إنَّه ذَكَرَ فيه وجهَينِ أحدهما: الشَّكّ في نفسِ الدِّيْنِ مِنْ أَيِّ الأديانِ هو، وهذا إذا قُلْنَا: إنَّهم لا يعرفون دينَه كما كانوا يقولون: إنّه صَبَأَ، فقولُه وصحَّتُه وسدادُه بيانٌ للدِّينِ لكنَّه مستدرك؛ لأنَّ الكلامَ في حقيقةِ دينِه لا في صحَّتِه، وإلّا لَمْ يطابقِ الجواب؛ إذْ ليس فيه ما يَدُلُّ على صحَّتِه، الثاني: الشَّكّ في الثباتِ عليه إنْ قُلْنَا: إنَّهم عَرَفُوه، لكِنْ طَمِعُوا في تَرْكِه له، **وعلى كِلَا الوجهَيْنِ لا يكونُ الجزاءُ مُرْتَبِطًا بالشَّرْطِ بحسبِ الظاهرِ؛ لأنَّ شَكَّهم في دينِه ليس سَبَبًا لِعَدَمِ عبادتِه الأوثانَ، وعبادةِ اللهِ، فلا بُدَّ مِنْ تأويلِه بالإخبارِ**؛ أَيْ: إِنْ كُنْتُمْ تَشُكُّونَ في دِيْنِي **فَأَنَا أُخْبِرُكُمْ بِأَنِّي لا أَعْبُدُ** إلخ، وجزاءُ الشَّرْطِ قَدْ يكونُ مفهومَ الجملةِ الجزائيةِ، نحوُ: إِنْ تُكرِمْني أُكرِمْكَ، وقد يكونُ الإخبارَ بمفهومِه، نحوُ: إِنْ أكرمتَني اليومَ، فَقَدْ أكرمْتُك أمسِ؛ أيْ: إكرامُك إيَّايَ **سَبَبٌ** لإخبارِي بإكرامي إيَّاك قَبْلُ، كما قاله ابنُ الحاجبِ -رَحِمَه اللهُ- في قولِه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النحل: ١٦/ ٥٣] فَإِنَّ استقرارَ النعمةِ ليس سببًا لحصولِها مِنَ اللهِ، بل الأمرُ بالعكس، وإنَّمَا هو سببٌ للإِخْبَارِ بحصولِها منه تعالى، فَكَذَا هذه الآية، وقولُه: (لَكِنَّه مستدرك) لا وجهَ له؛ لأنَّهم كَمَا لا يعرفون دينَه لَمْ يعرفُوا صِحَّتَه أيضًا، والجوابُ صالحٌ لَهُمَا كَمَا سنُقَرِّرُه، وأمَّا جعلُه سببًا للإخبارِ فيهما فَفِيْه أَنَّه على الوجهِ الأوَّل مسلمٌ، وأَمَّا على الثاني فليس كذلك؛ لأنَّه بمعنى أَنِّي ثابتٌ عليه لا أرجعُ عنه أبدًا، وهو غيرُ مُحتاجٍ إلى جعلِ المسبب الإخبارَ كَمَا في الوجهِ الأوَّلِ كَمَا أشارَ إليه الشارحُ المُدَقِّقُ، ورَجَّحَ الأوَّلَ"[٦٧].

فيُفْهَمُ من كلام الشِّهابِ أنَّ جملةَ (فلا أعبدُ) هي جوابُ الشرطِ، ولكن بتأويلِ الإخبارِ: **(فَأَنَا أُخْبِرُكُمْ بِأَنِّي لا أَعْبُدُ...)**، فإنْ لم تُؤَوَّلْ بالإخبارِ لا يَكُنِ الجزاءُ مُرْتَبِطًا بالشَّرْطِ بحسبِ الظاهرِ؛ لأنَّ شَكَّهم في دينِه ليس سَبَبًا لِعَدَمِ عبادتِه

٦٥- يقصد قولَ البيضاويّ.
٦٦- يُنْظَر: الكشَّاف: ٣/ ١٧٧.
٦٧- حاشية الشهاب: ٥/ ٦٣، ٦٤.

الأوثانَ، وعبادةِ اللهِ، ولكِنَّ شَكَّهم في دينِه سَبَبٌ لإخبارِه إيَّاهم بأنَّه لا يعبدُ غيرَ اللهِ.

١٠- قال الشوكانيُّ (ت: ١٢٥٠هـ): "قَوْلُهُ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾. أَمَرَ سُبْحَانَهُ رَسُولَهُ بِأَنْ يُظْهِرَ التَّبَايُنَ بَيْنَ طَرِيقَتِهِ وَطَرِيقَةِ الْمُشْرِكِينَ مُخَاطِبًا لِجَمِيعِ النَّاسِ، أَوْ لِلْكُفَّارِ مِنْهُمْ، أَوْ لِأَهْلِ مَكَّةَ عَلَى الْخُصُوصِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَمْ تَعْلَمُوا بِحَقِيقَتِهِ وَلَا عَرَفْتُمْ صِحَّتَهُ، وَأَنَّهُ الدِّينُ الحَقُّ الَّذِي لَا دِينَ غيره، **فَاعْلَمُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ أَدْيَانِكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا** ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ"[٦٨].

يُفْهَمُ من كلام الشوكانيّ أنَّ جوابَ الشرطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فَاعْلَمُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ أَدْيَانِكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا)**، وأنَّ قولَه: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ عطفٌ على الجوابِ المحذوفِ، وتأكيدٌ له.

١١- قال الآلوسيّ (ت: ١٢٧٠هـ): ﴿قُلْ﴾ لجميعِ مَنْ شَكَّ في دينِك، وكَفَرَ بِكَ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾. أُوْثِرَ الخطابُ باسمِ الجنسِ مُصَدَّرًا بحرفِ التنبيه؛ تعميمًا للتبليغِ، وإظهارًا لكمالِ العنايةِ بشأنِ ما بَلَغَ إليهم ﴿إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾ الذي أعبدُ اللهَ تعالى به، وأدعوكم إليه، ولَمْ تعلمُوا ما هو، ولا صفته حتّى قُلْتُم: إنَّه صَبَأ ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في وقتٍ من الأوقات ﴿وَلَـٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ ثُمَّ يفعلُ بكم ما يفعلُ من فنون العذاب، **وجعلَ هذه الجملةَ باعتبارِ مضمونِها جوابًا بتأويلِ الإخبارِ، وإلَّا فلا تَرَتُّبَ لَهَا على الشَّرْطِ بِحَسَبِ الظاهر**، فالمعنى: إنْ كنتم في شَكٍّ من ذلك **فأُخْبِرُكُم** أنَّه تخصيصُ العبادةِ به تعالى، ورَفْضُ عبادةِ ما سواه من الأصنامِ وغيرِها مِمَّا تعبدُونه جهلًا، **وقَدْ كَثُرَ جَعْلُ الإخبارِ بمفهومِ الجملةِ جزاءً**، نَحْوُ: إنْ أكرمتَني اليومَ فَقَدْ أكرمْتُك أمسِ، وعلى هذا الطراز قولُه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النحل: ١٦/ ٥٣] فإنَّ استقرارَ النعمةِ ليس سببًا لحصولِها مِنَ اللهِ تعالى، بل الأمرُ بالعكس، **وإنَّما سببٌ للإخبارِ بحصولِها** منه تعالى كَمَا قَرَّره ابنُ الحاجبِ[٦٩].

٦٨- فتح القدير: ٢/ ٦٦٦.

٦٩- يقولُ الباحثُ: الرَّضِيُّ هو مَنْ قَال ذلك. يُنْظَرُ: شرحُ الرَّضِيّ على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ١/ ٢٦٩.

وقد يكونُ المعنى: إنْ كنتم في شَكٍّ من صحَّةِ ديني وسدادِه **فأُخبرُكم أَنَّ** خلاصتَه العبادةُ لإلهٍ هذا شأنُه دونَ ما تعبدُونه مِمَّا هو بمعزلٍ عن ذلك الشأنِ، فأَعرضوا ذلك على عقولِكم، وأَجِيلُوا فيه أفكارَكم، وانظروا بعينِ الإنصافِ لتعلموا صحَّتَه وحقيَّتَه.

وذَكَرَ بعضُهم أَنَّه لا يحتاجُ على هذا إلى جَعْلِ المُسَبَّبِ الإخبارَ والإعلامَ، بل يعتبر الجزاء الأمر بعرض ما ذكر على عقولهم والتفكر فيه، **والأظهرُ اعتبارُ كونِ الإخبارِ جزاءً كَمَا في المعنى الأول،** والتعبير عَمَّا هُمْ عليه بالشَّكِّ مع كونهم قاطعين بعدمِ الصحةِ للإيذانِ بأَنَّ أقصى ما يمكنُ عروضه للعاقل في هذا الباب هو الشكُّ في الصحة، وأما القطعُ بعدمِها فما لا سبيل إليه، وقِيْلَ: لا نسلِّم أنهم كانوا قاطعين، بل كانوا في شكٍّ واضطرابٍ عند رؤيةِ المعجزاتِ، وجِيْءَ بـ(إنْ) للإشارةِ إلى أنَّه مِمَّا لا ينبغي أن يكونَ لوجودِ ما يزيله.

وجُوِّزَ أن يكونَ المعنى: إنْ كنتم في شَكٍّ من ديني، ومِمَّا أنا عليه –أَأَثْبُتُ عليه أَمْ أترُكُه وأوافِقُكم– **فلا تحدِّثوا أنفسَكم بالمحال،** ولا تَشُكُّوا في أمري، واقطعوا عَنِّي أطماعَكم، واعلموا أنِّي لا أعبُدُ الذين تعبُدُون مِنْ دونِ اللهِ، ولا أختارُ الضلالةَ على الهُدى، كقولِه تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾ [سورة الكافرون: ١٠٩/ ١ ، ٢] ولا يخفى أَنَّ ما قبل أوفقُ بالمَقَامِ"[٧٠].

فيُفْهَمُ من كلام الآلوسي أنَّ جملةَ (فلا أعبدُ) هي جوابُ الشرطِ **باعتبارِ مضمونِها** بتأويلِ الإخبارِ، **وإِلَّا فلا تَرَتُّبَ لَهَا على الشَّرْطِ بِحَسَبِ الظاهر،** وذلك على تقديرين: الأول: **(فأُخْبِرُكُم** أَنَّه تخصيصُ العبادةِ به تعالى، ورَفْضُ عبادةِ ما سواه من الأصنامِ وغيرِها مِمَّا تعبدُونه جهلًا)، وهو الأظهرُ عنده، والآخَر: **(فأُخبرُكم أَنَّ** خلاصتَه العبادةُ لإلهٍ هذا شأنُه دونَ ما تعبدُونه).

ثُمَّ أشار الآلوسي إلى معنًى آخَر يكونُ الجوابُ عليه محذوفًا، وتقديره: (فلا تُحَدِّثوا أنفسَكم بالمُحَالِ ...إلخ)، وعلى هذا التقدير تكونُ جملةُ: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ﴾ معطوفةٌ على الجوابِ المحذوفِ، وهذا المعنى أشار إليه الزَّمخشريُّ.

١٢– جَعَلَ محمود صافي (ت: ١٣٧٦هـ) الفاءَ رابطةً لجواب الشَّرْطِ، وجملةَ (لا أعبدُ) في مَحَلِّ جزمِ جوابِ الشَّرْطِ مقترنةً بالفاءِ[٧١].

٧٠- روح المعاني: ١١/ ١٩٦، ١٩٧.

٧١- يُنْظَرُ: الجدول: ٦/ ٢٠٥، ٢٠٦.

١٣- قال الطاهرُ بنُ عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): "وجملةُ: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ **واقعةٌ موقعَ جوابِ الشَّرْطِ، ودَالَّةٌ عليه في المعنى. فتقديرُ الجوابِ: فَأَنَا على يقينٍ من فسادِ دِينِكم، فلا أَتَّبِعُه، فلا أعبدُ الذين تعبُدُونهم**، ولكنْ أَعْبُدُ اللهَ. ولَمَّا كان مضمونُ هذه الجملةِ هو أصلَ دينِ الإسلامِ؛ **فيجوزُ** أنْ يكونَ في الآيةِ معنًى ثانٍ؛ أي: إنْ كنتم في شكٍّ من معرفةِ هذا الدينِ **فخلاصتُه أَنِّي لا أعبُدُ** الذين تعبُدُون من دون الله، ولكنِّي أعبُدُ اللهَ وحدَه، فيكون في معنى قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾ [سورة الكافرون: ١٠٩/ ١ ، ٢]، ثُمَّ قوله: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون: ١٠٩/ ٦]، فيتأَتَّى في هذه الآية غرضان. فيكون المرادُ بالنَّاسِ في قوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ جميعَ أُمَّةِ الدعوة الذين لم يُسْلِمُوا"[٧٢].

فذَهَبَ الطاهرُ بنُ عاشورٍ إلى أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وله عنده تقديرانِ: الأول: إنْ كُنتم في شكٍّ من ديني فَأَنَا على يقينٍ من فسادِ دِينِكم، فلا أَتَّبِعُه، فلا أعبدُ الذين تعبُدُونهم، والتقديرُ الآخَر: إنْ كنتم في شكٍّ من معرفةِ هذا الدينِ فخلاصتُه أَنِّي لا أعبُدُ الذين تعبُدُون من دون الله.... وأَنَّ جملةَ: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ واقعةٌ موقعَه، ودَالَّةٌ عليه في المعنى.

١٤- جَعَلَ محيي الدين الدرويش (ت: ١٤٠٣هـ) الفاءَ رابطةً لجواب الشَّرْطِ، وجملةَ (لا أعبدُ) في مَحَلِّ جزمِ جوابِ الشَّرْطِ مقترنةً بالفاءِ[٧٣].

من خلالِ العَرضِ السابقِ لآراءِ العُلماء في الجملةِ الجوابيّةِ من الجملةِ الشرطيّةِ القرآنيّةِ: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ وَجَدَ الباحثُ ما يلي:

١- أَنَّ الفاءَ للجزاءِ، وأَنَّ جملةَ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ هي جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ المُباشِرُ؛ فهي في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ مقترنةً بالفاءِ.

٢- أَنَّ الفاءَ للجزاءِ، وأَنَّ جملةَ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ -باعتبارِ مضمونِها- هي جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ بتأويلِ الإخبارِ، نحو: (فَأَنَا أُخْبِرُكُمْ بِأَنِّي لا أَعْبُدُ ...)، أو: (فأُخْبِرُكُم أنَّه تخصيصُ العبادةِ به تعالى، ورَفْضُ عبادةِ ما سواه من الأصنامِ وغيرِها مِمَّا تعبدُونه جهلًا)؛ فهي في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ مقترنةً بالفاءِ.

٧٢- تفسير التحرير والتنوير: ١١/ ٣٠٠.

٧٣- يُنْظَرُ: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٨٣.

٣- أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ الحقيقيَّ محذوفٌ، تقديرُه مِنْ مثْلِ: فلا ينبغي لَكُمْ أَنْ تَشُكُّوا فيه، أو: فلا تُحَدِّثوا أنفسَكم بالمُحَالِ، أو: فأنتُم لا تعبدون الله، أو: فَأَنَا مُخَالِفُكُمْ، أو: فَاعْلَمُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ أَدْيَانِكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا، أو: فَأَنَا على يقينٍ من فسادِ دِينِكم، أو: فخلاصتُه أَنِّي لا أعبُدُ، وأَنَّ الفاءَ في جملةِ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ للعطْفِ، وأنَّ جملةَ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ معطوفةٌ على جملةِ الجوابِ المحذوفِ.

٤- أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ الحقيقيَّ محذوفٌ، تقديرُه مِنْ مثْلِ: فهذا ديني، فاسمعوا وصفه، أو: فاعْرِضُوها على العَقْلِ الصّرف، وأَنَّ الفاءَ في جملةِ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ للتعليل، وأنَّ جملةَ ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ﴾ سببٌ، وعِلَّةٌ للجوابِ المحذوفِ، أُقِيمت مُقامَه؛ فهي تعليليَّة، لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ.

دَلالةُ جملةِ (فَلَا أَعْبُدُ) الواقعةِ موقعَ جوابِ الشَّرْطِ:

جملةُ: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ واقعةٌ موقعَ جوابِ الشَّرْطِ، ودَالَّةٌ عليه في المعنى. فتقديرُ الجوابِ: فَأَنَا على يقينٍ من فسادِ دِينِكم، فلا أَتَّبِعُه، فلا أعبدُ الذين تعبُدُونهم، ولكنْ أَعْبُدُ الله، وجوابُ الشَّرْطِ هنا جاء على غيرِ ما يقْتَضيه السِّياقُ، فالشَّرْطُ وهو قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾ مطلوبُه أنْ يكونَ الجوابُ على هذا النَّحو، مِنْ مِثْلِ: فلا تدخلوا في هذا الدِّينِ، أو: فأنتم وشأنكم، ولكنَّ الجوابَ الذي جاء به القرآنُ الكريمُ هو الجوابُ الذي لا يجيءُ إلَّا من الحكيمِ العليمِ رَبِّ العالمِينَ، فكانَ هكذا: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وفي هذا الجوابِ تنكشفُ أمورٌ: **أَوَّلُها:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُتَمَسِّكٌ بهذا الدِّينِ الذي يَشُكُّ فيه هؤلاءِ الشَّاكُّونَ، وأَنَّ شُكُوكَهم لا تثيرُ في نفسِه أيَّ رَيْبٍ في هذا الحقِّ الذي بين يديه، وفي هذا ما يُنْبِئُ عن ثقةِ النَّبِيِّ، ويقينِه بهذا الدِّيْنِ الذي يؤْمِنُ به ويدعو إليه، **وثانيها:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَنْ يتحوَّل عن هذا الدِّينِ إلى الدِّيْنِ الذي عليه هؤلاءِ المشركون، و لَنْ يعبُدَ تلك الآلهةَ التي يعبُدُونها من دونِ الله، **وثالثُها:** أَنَّ هذه الآلهةَ التي يعبُدُونها هي الضَّلالُ، ولا يعبُدُها إلَّا الضَّالُّون، ولا يُمسِكُ بها إلَّا المُبْطِلُونَ، وأنَّ آلهتَهم تلك لا تملِكُ لهم ضرًّا، وأنَّهم لو تركوها، ونفضوا أيديَهم منها، فَلَنْ تضُرَّهم شيئًا، **ورابعُها:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُتَّبِعٌ لِما أُمِرَ به، وهو أَنْ يكونَ من المؤمنين؛ لأنَّه مؤمنٌ بهذا. **فَجَعَلَ هذه الجملةَ باعتبارِ مضمونِها جوابًا بتأويل**

الإخبارِ، وإلَّا فلا تَرَتُّبَ لَهَا على الشَّرْطِ بِحَسَبِ الظاهر، فالمعنى: إنْ كنتم في شَكٍّ من ذلك **فأُخْبِرُكُم** أنَّه تخصيصُ العبادةِ به تعالى، ورَفْضُ عبادةِ ما سواه من الأصنامِ وغيرِها مِمَّا تعبُدُونه جهلًا، **وقَدْ كَثُرَ جَعْلُ الإخبارِ بمفهومِ الجملةِ جزاءً**، نَحْوُ: إنْ أكرمتَني اليومَ فَقَدْ أكرمْتُك أمسِ، وعلى هذا الطِّراز قولُه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النحل: ١٦/ ٥٣] فإنَّ استقرارَ النعمةِ ليس سببًا لحصولِها مِنَ اللهِ تعالى، بل الأمرُ بالعكس، **وإنَّما سببٌ للإخبارِ بحصولِها** منه تعالى(٧٤).

الجُمْلَةُ القُرآنيّةُ الشرطيّةُ الثالثةُ:

﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [سورة طه: ٢٠/ ٧]

مُنَاسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

قال البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) في مُناسَبَةِ هذه الآيةِ لِمَا قبلها: "ولمَّا كان المُلْكُ لا يَنْتَظِمُ غايةَ الانتظامِ إلا بإحاطةِ العِلْمِ، وكان المَلِكُ من الآدَميّينَ قَدْ لا يَعْلَمُ أحوالَ أَقْصَى مُلْكِه كَمَا يَعْلَمُ أحوالَ أدناه، لا سِيَّما إذا كان واسعًا؛ ولذلك يَخْتَلُّ بعضُ أمرِه، اعْلَمْ أنَّه سبحانه بخلافِ ذلك، فَقَال حَثًّا على مراقبتِه والإخلاصِ له: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾؛ أي: بهذا القرآن للبشارةِ والنذارةِ، أو لغير ذلك، أو بغيره، **فإنَّه عَلّامٌ به، وغيرُ مُحْتَاجٍ إلى الجَهْرِ**، فلا يتكلف ذلك في غيرِ ما أمرتَ بالجهر به لغرضٍ غيرِ الإسماعِ؛ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾"(٧٥).

فقولُه تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ...﴾ "عَطْفٌ على جملةِ ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة طه: ٢٠/ ٦] لدلالةِ هذه الجملةِ على سِعَةِ عِلْمِه تَعَالَى، كَمَا دَلَّت الجملةُ المعطوفُ عليها على عظيمِ سلطانِه وقدرتِه، وأصلُ النَّظْمِ: ويعلمُ السرَّ وأخْفَى إنْ تَجْهَر بالقولِ؛ فموقعُ قولِه: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ موقعُ الاعتراضِ بين جملةِ ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾، وجملة ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾"(٧٦).

٧٤- يُنْظَرُ: موسوعة التفسير البلاغي: ٢٠/ ٣٠٠، ٣٠١.
٧٥- نظم الدرر: ١٢/ ٢٦٩.
٧٦- التحرير والتنوير: ١٦/ ١٨٨، ١٨٩.

الدِّراسةُ النَّحويَّةُ والدِّلاليَّةُ للجملةِ الشَّرْطِيَّةِ:

﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾

أركانُ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ في الآيةِ على النَّحوِ التالي:

أ- (إنْ): أداةُ الشَّرْطِ، حَرْفُ شَرْطٍ جازمٌ، مبنيٌّ على السكونِ، لا مَحَلَّ له مِنَ الإعرابِ.

ب-(تَجْهَرْ): فعلُ الشَّرْطِ، فعلٌ مضارعٌ، مجزومٌ، وعلامةُ جَزْمِه السكونُ، والفاعل: ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنت)، والخطابُ للرسول ﷺ، والمراد أُمَّتُه.

ج- جملةُ (فَإِنَّه يعلمُ): (الفاءُ): رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، و(إنَّ): حرفٌ ناسخٌ، و(الهاءُ): ضميرٌ في محلِّ نَصْبِ اسمِ (إنَّ)، و(يَعْلَمُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وجملةُ (فَإِنَّه يعلمُ) في مَحَلِّ جَزْمِ جوابِ الشَّرْطِ مقترنةً بالفاءِ(٧٧)، هذا على الظاهر، **والحقيقةُ** أنَّ المَعْنَى لا يستقيمُ على اعتبارها الجوابَ الحقيقيَّ؛ لأنَّ الجهرَ بالقولِ لا يترتَّبُ عليه أنَّ اللهَ يعلمُ السِّرَّ؛ إذِ اللهُ يعلمُ السِّرَّ دائمًا، سواءٌ أَوُجِدَ جهرٌ بالقولِ أَمْ لَمْ يُوجدْ(٧٨)؛ فالتَّعليقُ الشَّرْطِيُّ هنا تعليقٌ شَكْلِيٌّ لا حقيقيٌّ. والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هنا: ما جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ؟ وما دلالةُ المذكورِ بعدَ الفاءِ؟

يحاول الباحثُ أنْ يصِلَ إلى دلالةِ الفاءِ وما بعدَها، وحقيقةِ الجوابِ من خلال القراءة في كتبِ تفسير القرآن، ومعانيه، وإعرابِه، وقراءاتِه على النَّحوِ التَّالي:

١- قال الطَّبَرِيُّ (ت: ٣١٠هـ): "يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَإِنْ تَجْهَرْ يَا مُحَمَّدُ بِالقَوْلِ، أَوْ تُخْفِ بِهِ، **فَسَوَاءٌ عِنْدَ رَبِّكَ** الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ). يَقُولُ: فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا اسْتَسْرَرْتَهُ فِي نَفْسِكَ، فَلَمْ تُبْدِهِ بِجَوَارِحِكَ، وَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِلِسَانِكَ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ (وَأَخْفَى)"(٧٩).

يَفهمُ الباحثُ من كلامِ الطَّبَرِيِّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فَسَوَاءٌ عِنْدَ رَبِّكَ)**، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

٧٧- يُنْظَر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل: ١٦/ ٢١٨.

٧٨- يُنْظَر: النحو الوافي: ٤/ ٤٥٤.

٧٩- تفسير الطبري (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي): ١٦/ ١٢، ١٣.

٢- قال أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ): "والجواب (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى)"[٨٠].

فأبو جعفر النحاس يجعلُ جملةَ: (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) جوابَ الشَّرْطِ المُباشِر، فهي عنده في محلِّ جَزْمٍ.

٣- قال السَّمَرْقَنْدِي (ت: ٣٧٥هـ): "(وَإِنْ تَجْهَرْ بِالقَوْلِ)، يعني: تُعْلِن بالقُرآنِ، (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى)"[٨١].

فالسَّمَرْقَنْدِي جَعَلَ جملةَ: (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) جوابَ الشَّرْطِ المُباشِر، فهي عنده في محلِّ جَزْمٍ.

٤- قال الزَّمَخْشَرِيُّ (ت: ٥٣٨هـ): "فإنْ قُلْتَ: كيف طابقَ الجزاءُ الشرطَ؟ قُلْتُ: معناه: وإنْ تجهرْ بِذِكْرِ اللهِ مِنْ دُعاءٍ أو غيرِه، **فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ**، فَإِمَّا أن يكونَ نهيًا عن الجهرِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٥]، وإمّا تعليمًا للعبادِ أنَّ الجهرَ ليس لإسماعِ اللهِ، وإنَّمَا هو لغرضٍ آخَرَ"[٨٢].

يبدو من كلامِ الزَّمَخْشَرِيّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: (**فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ**)، وأَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

٥- قال ابنُ عطيَّة (ت: ٥٤٦هـ): "وقولُه تعالى: (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالقَوْلِ) الآية، معناه: وإنْ كنتمْ أيُّها الناسُ إذَا أردْتُم إعلامَ أحدٍ بأمرٍ، أو مخاطبةَ أوثانِكُمْ وغيرِها، **فأنتم تَجْهَرُونَ بالقَوْلِ**، فإنَّ اللهَ الذي هذه صفاتُه يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى، فالمخاطبةُ بـ(تَجْهَرْ) لمحمدٍ ﷺ، وهي مرادٌ جميعُ النَّاسِ؛ إذْ هي آيةُ اعتبارٍ"[٨٣].

٦- قال البيضاويُّ (ت: ٦٩١هـ): "ولَمَّا كانت القدرةُ تابعةً للإرادةِ، وهي لا تنفكُّ عن العِلْمِ، عَقَّبَ ذلك بإحاطةِ عِلْمِه تعالى، بِجَلِيَّاتِ الأمورِ، وخَفِيَّاتِها على سواءٍ، فقالَ: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾؛ أيْ: وإنْ تَجْهَرْ بذكرِ الله، ودعائِه، **فَاعْلَمْ أَنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ**، فَإِنَّه -سبحانه- يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى منه، وهو ضميرُ النَّفْسِ، وفيه تنبيهٌ على أَنَّ شَرْعَ الذِّكْرِ، والدُّعَاءِ والجهر فيما ليس لإعلامِ

٨٠- إعراب القرآن: ٣/ ٣٣.
٨١- تفسير السمرقندي: ٢/ ٣٣٦، ويُنْظَرُ: تفسير الخازن: ٣/ ٢٠١.
٨٢- الكشاف: ٤/ ٦٨، ويُنْظَر: تفسير الفخر الرازي: ٢٢/ ٨، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٥.
٨٣- المحرّر الوجيز: ٦/ ٧٩، ٨٠.

اللهِ بل لتصويرِ النَّفْسِ بالذِّكْرِ ورسوخِه فيها، ومَنْعِها عن الاشتغالِ بغيرِه، وهضمِها بالتضرُّعِ والجؤار "[٨٤].

يبدو من كلامِ البيضاويُّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ)**، وأَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

يُؤَكِّدُ ذلك الشِّهابُ الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ) في تعليقه على قولِ البيضاويّ، حيث قال الشِّهابُ: "قَولُه: (أي: وإنْ تَجْهَرْ بِذِكرِ اللهِ، ودعائِه فَاعْلَمْ إلخ). أَشَارَ بقولِه: (فَاعْلَمْ) إلى أنَّ ما ذُكِرَ لا يَصْلُحُ لأنْ يكونَ جوابًا للشَّرْطِ؛ لأنَّ عِلْمَه للسِّرِّ، وأَخْفَى ثابتٌ قبلَ جَهْرِه، وبعدَه، وبدونِه، فهو يُقَام مُقَامَ الجَوَابِ، وهو أَمْرُ اللهِ له بِعِلْمِه، لترتُّبه عليه، والمقصودُ منه تَرْكُ ملازمتِه له لا فائدةُ الخبرِ وسيأتي بيانه، وتخصيصُ القولِ بذِكْرِ اللهِ مع إطلاقِه؛ لأنَّ التعريفَ للعَهْدِ بقرينةِ الجوابِ، فإنَّ استواءَ الجَهْرِ، والسِّرِّ عندَه يقتضي أنَّ الجَهْرَ المذكورَ في خطابِه، هو الدعاء كما لا يخفى"[٨٥].

٧- قال ابنُ هشامٍ (ت: ٧٦١هـ) عند حديثه عن حَذْفِ جُمْلَةِ جوابِ الشَّرْطِ:
"التحقيقُ أنَّ مِنْ حَذْفِ الجوابِ، مِثْلُ ... ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾؛ أي: فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ
﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾"[٨٦].

فَقَدْ صَرَّحَ ابنُ هشامٍ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ)**، ويُفْهَمُ من كلامِه أَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

٨- قال الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ): "قال ابنُ هِشامٍ: قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾؛ أيْ: **فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ**؛ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾، فالجوابُ محذوفٌ"[٨٧].

٨٤- تفسير البيضاوي: ٢/ ٣٨٤.
٨٥- حاشية الشّهاب: ٦/ ١٩٠.
٨٦- مغني اللبيب: ٦/ ٥٢٩.
٨٧- تفسير الثعالبي: ٤/ ٤٤.

فالثعالبي نَقَلَ كلامَ ابنِ هِشامٍ، ونَسَبَه إليه –وهذه أمانةٌ عِلميةٌ تُحْسَبُ له– وذَهَبَ مذهبَه في أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ)**، ويُفْهَمُ من كلامِه أيضًا أَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

٩– قال البقاعي (ت: ٨٨٥هـ): "﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾؛ أي: بهذا القرآن للبشارةِ والنذارةِ، أو لغير ذلك، أو بغيره، **فإنَّه عَلّامٌ به، وغيرُ مُحْتَاجٍ إلى الجَهْرِ**، فلا يتكلف ذلك في غيرِ ما أمرتَ بالجهر به لغرضٍ غيرِ الإسماعِ؛ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾"[٨٨].

يُفْهَمُ من كلامِ البقاعي أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فإنَّه عَلّامٌ به، وغيرُ مُحْتَاجٍ إلى الجَهْرِ)**، وأَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

١٠– قال أبو السعود (ت: ٩٥١هـ): "(وَإِن تَجْهَرْ بالقَوْلِ) بيانٌ لإحاطةِ علمِه تعالى بجميع الأشياء إثرَ بيانِ سعةِ سلطنتِه، وشمولِ قدرتِه لجميع الكائناتِ؛ أي: وإنْ تجهَرْ بذكْرِهِ تعالى، ودعائِه، **فاعْلَمْ أنَّه تعالى غَنِيٌّ عن جَهْرِكَ**؛ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)؛ أي: ما أسرَرْتَه إلى غيرِك، وشَيْئًا أَخْفَى من ذلك، وهو ما أخطَرْتَه ببالِك مِنْ غيرِ أنْ تَتَفَوَّه به أصلاً، أو ما أسرَرْتَه لنفسِكَ وأَخْفَى منه، وهو ما سَتُسِرُّه فيما سيأتي، وتنكيرُه للمبالغَةِ في الخفاء، وهذا إمَّا نَهْيٌ عن الجَهْرِ، كقولِه تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٥]، وإما ارشادٌ للعبادِ إلى أنَّ الجَهْرَ ليس لإسماعِه سبحانَه، بل لغرضٍ آخَرَ من تصويرِ النَّفْسِ بالذِّكْرِ، وتثبيتِه فيها، ومنْعِها من الاشتغالِ بغيرِه، وقَطْعِ الوسوسةِ عنها، وهَضْمِها بالتَّضَرُّعِ والجُؤارِ"[٨٩].

فذَهَبَ أبو السعودِ إلى أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فاعْلَمْ أنَّه تعالى غَنِيٌّ عن جَهْرِكَ)**، وأَنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

٨٨- نظم الدرر: ١٢/ ٢٦٩.

٨٩- تفسير أبي السعود: ٦/ ٥.

١١- قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): "الجَهْرُ بِالقَوْلِ: هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ، وَالسِّرُّ مَا حَدَّثَ بِهِ الإِنسَانُ غَيْرَهُ، وَأَسَرَّهُ إِلَيْهِ، وَالأَخْفَى مِنَ السِّرِّ: هُوَ مَا حَدَّثَ بِهِ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ، وَأَخطَرَهُ بِبَالِهِ. وَالمَعْنَى: إِنْ تَجْهَرْ بِذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ، **فَاعْلَمْ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ ذَلِكَ**؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَمَا هُوَ أَخْفَى مِنَ السِّرِّ، فَلَا حَاجَةَ لَكَ إِلَى الجَهْرِ بِالقَوْلِ، وَفِي هَذَا مَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الجَهْرِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٥]"[٩٠].

يُفْهَمُ من كلامِ الشَّوكانيّ أيضًا أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: **(فَاعْلَمْ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ ذَلِكَ)**، وأنَّ جملةَ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) دليلٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ، وأنَّ (الفاءَ) تُفيدُ التّعليلَ، والجملة بعدها تعليليّة لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

١٢- قال الآلوسيُّ (ت: ١٢٧٠هـ): "والمتبادرُ منَ القولِ ما يشملُ ذكرَ اللهِ تعالى وغيره، وإليه ذهبَ بعضُهم ، وخَصَّه جماعةٌ بذكرِهِ سبحانَه ودعائِه، على أن التعريف للعهدِ؛ لأنَّ استواءَ الجَهْرِ والسِّرِّ عندَه سبحانَه المدلولُ عليه في الكلامِ يقتضي أنَّ الجهرَ المذكورَ في خطابِه عَزَّ وجَلَّ، وعلى القولينِ قولُه تعالى: **(فَإِنَّهُ) إلخ قائمٌ مَقامَ جوابِ الشَّرْطِ، وليس الجوابَ في الحقيقةِ؛ لأنَّ عِلْمَه تعالى السِّرَّ وأَخْفَى ثابتٌ قبلِ الجَهْرِ بالقَوْلِ، وبعدَه، وبدونِه.**

والأصلُ عند البعضِ: وإنْ تجهرْ بالقولِ **فَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ تعالى يعلمُه**؛ فإنَّه يعلمُ السِّرَّ وأخفى فضلًا عنه. **وعند الجماعةِ:** وإنْ تجهرْ **فَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ سبحانَه غَنِيٌّ عن جهرِك**؛ فإنَّه. إلخ، وهذا على ما قِيْلَ: **إرشادٌ للعبادِ** إلى التحرّي والاحتياطِ حينَ الجهرِ؛ فإنَّ مِنْ عَلِمَ أَنَّ اللهَ تعالى يعلَمُ جهرَه لَمْ يجهرْ بسوءٍ، وخَصَّ الجهرَ بذلك؛ لأنَّ أكثرَ المحاوراتِ ومخاطباتِ الناسِ به، **وقِيْلَ:** إرشادٌ للعباد إلى أنَّ الجهرَ بذكرِ اللهِ تعالى ودعائِه ليس لإسماعِه سبحانَه، بل لغرضٍ آخَرَ من تصويرِ النفسِ بالذكرِ، وتثبيتِه فيها، ومنعِها من الاشتغالِ بغيرِه، وقطعِ الوسوسة، وغيرِ ذلك، **وقِيْلَ:** نَهْيٌ عن الجهرِ بالذكرِ والدعاء كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٥]. وأنت تعلمُ أنَّ القولَ بأنَّ الجهرَ بالذِّكْرِ والدعاءِ مَنْهِيٌّ لا ينبغي أنْ يكونَ على إطلاقِه"[٩١].

٩٠- فتح القدير: ٣/ ٤٩١.

٩١- روح المعاني: ١٦/ ١٦٢.

ذَهَبَ الآلوسيُّ إلى أَنَّ قَولَه تعالَى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ ليس جوابَ الشَّرطِ الحقيقيَّ، وإنَّما هو قائمٌ مَقامَ جَوابِ الشَّرْطِ؛ لأنَّ عِلْمَه تعالى السِّرَّ وأَخْفَى ثابتٌ قبلِ الجَهْرِ بالقَوْلِ، وبعدَه، وبدونِه، وأنَّ جوابَ الشَّرْطِ الأصليَّ للعلماءِ فيه تقديران:

الأول– (فَاعْلَمْ أنَّ اللهَ تعالى يعلمُه)، وهذا عند بعضِ العلماء.

الأخِرُ– (فَاعْلَمْ أنَّ اللهَ سبحانَه غَنِيٌّ عن جهرِك), وهذا عند الجماعةِ.

١٣– قال محمود صافي (ت: ١٣٧٦هـ): "وجملة: (إِنَّه يَعْلَمُ ...) لا مَحَلَّ لها تعليلٌ لجوابِ الشَّرْطِ المُقَدَّرِ؛ أي: إِنْ تَجْهَرْ .. **فاللهُ مُسْتَغْنٍ عنْ ذلكَ**؛ فإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ "[٩٢].

ذهبَ محمود صافي إلى أنَّ جوَابَ الشَّرْطِ مقدَّرٌ، أصلُه: فاللهُ مُسْتَغْنٍ عنْ ذلكَ، وأنَّ جملةَ: (إِنَّه يَعْلَمُ) تعليليَّةٌ لهذا الجوابِ المُقَدَّرِ؛ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ.

١٤– قال الطاهرُ بنُ عاشورٍ (ت: ١٣٩٣هـ): "وجوابُ شَرْطِ (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ) محذوفٌ يدلُّ عليه قولُه: (فَإِنَّه يَعْلَمَ السِّرَّ وأَخْفَى). والتقديرُ: **فلا تَشُقَّ على نَفْسِكَ** فإِنَّ اللهَ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى، أي فَلا مَزِيَّةَ للجَهْرِ به. وبهذا تعلمُ أن ليس مساق الآية لتعليمِ الناسِ كيفيةَ الدعاء، فقد ثبت في السُّنَّةِ الجَهْرُ بالدعاء والذِّكْرِ، فليس من الصواب فرضُ تلك المسألة هنا إلّا على معنى الإشارة"[٩٣].

ذَهَبَ الطاهرُ بنُ عاشورٍ إلى أنَّ جوابَ الشِّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه: (فلا تَشُقَّ على نَفْسِكَ)، وأَنَّ جملةَ: (فَإِنَّه يَعْلَمُ) تَدُلُّ عليه؛ فهي تعليليَّةٌ لا مَحَلَّ لها.

١٥– ذَهَبَ محيي الدين الدرويش (ت: ١٤٠٣هـ) إلى أنَّ الفاءَ رابطةٌ للجواب؛ لأنَّ الجوابَ جملةٌ اسميّةٌ، وبناءً على ذلك تكونُ جملةُ: (فَإِنَّه يَعْلَمُ) في محَلِّ جزمٍ جواب الشَّرْطِ[٩٤].

من خلالِ العَرضِ السابقِ لآراءِ العُلماء في الجملةِ الشرطيّةِ القرآنيّةِ: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ وَجَدُ الباحثُ أَنَّ العلماءَ انقسموا إلى فريقَيْنِ: فريق: ذَهَبَ إلى أَنَّ جملةَ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ هي جوابُ الشَّرْطِ؛ فهي في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ مقترنةً بالفاءِ. وفريق آخَر: ذَهَبَ إلى أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، تقديرُه مِنْ

٩٢- الجدول: ٨/ ٣٤٨.
٩٣- التحرير والتنوير: ١٦/ ١٨٨.
٩٤- يُنْظَر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ٦٥٨.

مثْلِ: (فَسَوَاءٌ عِنْدَ رَبِّكَ)، أو: (فاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ) وهو الغالبُ، أو: (فإنَّه عَلّامٌ به، وغيرُ مُحْتَاجٍ إلى الجَهْرِ)، أو: (فَاعْلَمْ أنَّ اللهَ تعالى يَعْلَمُه)، أو: (فاللهُ مُسْتَغْنٍ عنْ ذلكَ)، أو: (فلا تَشُقَّ على نَفْسِكَ) ، وأَنَّ جملةَ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ قائمةٌ مَقامَه، تدُلُّ عليه، وتعليلٌ له؛ لأنَّ الجَهْرَ بالقولِ لا يترتَّبُ عليه أنَّ اللهَ يعلمُ السِّرَّ؛ إذِ اللهُ يعلمُ السِّرَّ دائمًا؛ سواءٌ أُوجِدَ جَهْرٌ بالقولِ أَمْ لَمْ يُوجَدْ، وهذا الرأي هو الغالب كما تبيَّنَ، والباحثُ أيضًا يميلُ إلى هذا الرأي.

دَلالةُ جملةِ (فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ) الواقعةِ موقعَ جوابِ الشَّرْطِ:

قال أبو حَيَّانَ (ت: ٧٤٥هـ): "والخطابُ بقولِه: (وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ) للرسولِ ظاهرًا، والمرادُ أُمَّتُه، ولمَّا كانَ خطابُ النَّاس لا يتأتَّى إلَّا بالجَهْرِ بالكلامِ، جاءَ الشَّرْطِ بالجهرِ، وعَلَّقَ عَلَى الجَهْرِ عِلْمَه بالسِّرِّ؛ لأنَّ عِلْمَه بالسِّرِّ يتضمّنُ عِلْمَه بالجَهْرِ؛ أي: إذا كان يَعْلَمُ السِّرَّ فَأَحْرَى أَنْ يَعْلَمَ الجَهْرَ، والسِّرُّ مقابلٌ للجَهْرِ، كَمَا قال: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ٦/ ٣]"[٩٥].

فَصِيْغَ النَّظْمُ في قالبِ الشَّرْطِ والجزاءِ زيادةً في تحقيقِ حصولِه على طريقة ما يُسَمَّى بالمذهب الكلاميّ، وهو سَوْقُ الخبرِ في صيغةِ الدَّليلِ على وقوعِه تحقيقًا لَه، والمَعْنَى: إنَّه يعلمُ السِّرَّ وأَخْفَى مِنَ السِّرِّ في الأحوالِ التي يَجْهَرُ فيها القائلُ بالقولِ لإسماعِ مُخَاطَبِه؛ أي: **فهو لا يحتاجُ إلى الجَهْرِ؛ لأنَّه يعلمُ السِّرَّ وأَخْفَى.** وهذا أسلوبٌ مُتَّبَعٌ عند البلغاءِ، شائعٌ في كلامهم بأساليبَ كثيرةٍ. وذلك في كُلِّ شَرْطٍ لا يُقْصَدُ به التعليقُ بل يُقْصَدُ التحقيقُ[٩٦].

فالفاءُ في (فإنَّه) تفيدُ التعليلَ، وجملةُ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ ليست جوابَ الشَّرطِ الحقيقيَّ، وإنَّما هي دليلٌ عليه، وتعليلٌ له لا محَلَّ لها من الإعرابِ. فهي قائمَةٌ مَقامَ جَوابِ الشَّرْطِ؛ لأنَّ عِلْمَه تعالى السِّرَّ وأَخْفَى ثابتٌ قبلِ الجَهْرِ بالقَوْلِ، وبعدَه، وبدونِه[٩٧].

٩٥- البحر المحيط: ٦/ ٢١٤.
٩٦- التحرير والتنوير: ١٦/ ١٨٩.
٩٧- يُنْظَر: حاشية الشهاب: ٦/ ١٩٠، وروح المعاني: ١٦/ ١٦٢.

المبحثُ الثالثُ– آراءٌ عامَّةٌ لبعضِ العلماءِ في هذه القضيَّةِ:

– الزَّرْكَشِيُّ (ت: ٧٩٤هـ):

يقول الزَّرْكَشِيُّ: "أَصْلُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ أَنْ يَتَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ جَوَابُهُ بِوُقُوعِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ: إِنْ زُرْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، فَالْإِحْسَانُ إِنَّمَا اسْتُحِقَّ بِالزِّيَارَةِ، وَقَوْلِكَ: إِنْ شَكَرْتَنِي زُرْتُكَ، فَالزِّيَارَةُ إِنَّمَا اسْتُحِقَّتْ بِالشُّكْرِ، هَذَا هُوَ الْقَاعِدَةُ.

وَقَدْ أورد على هذا آيات كريمات:

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [سورة المائدة: ٥/ ١١٨] وَهُمْ عِبَادُهُ عَذَّبَهُمْ أَوْ رَحِمَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة المائدة: ٥/ ١١٨] وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ غَفَرَ لَهُمْ أَو لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [سورة التحريم: ٦٦/ ٤]، وَصَغْوُ الْقُلُوبِ هُنَا لِأَمْرٍ قَدْ وَقَعَ، فَلَيْسَ بِمُتَوَقِّفٍ عَلَى ثُبُوتِهِ.

وَالجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَتْ أَجْوِبَةً، وَإِنَّمَا جَاءَتْ عَنِ الأَجْوِبَةِ المَحْذُوفَةِ؛ لِكَوْنِهَا أَسْبَابًا لَهَا.

فَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، الجَوَابُ فِي الحَقِيقَةِ: فَتَحَكَّمْ فِيْمَنْ يَحِقُّ لَكَ التَّحَكُّمُ فِيهِ، وَذَكَرَ العُبُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ سَبَبُ القدرةِ.

وقوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ﴾، فَالجَوَابُ: فَأَنْتَ مُتَفَضِّلٌ عَلَيْهِمْ بِأَلَّا تُجَازِيَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ، فكَمَالُك غيرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"[٩٨].

ثُمَّ ينقلُ الزَّرْكَشِيُّ نصًّا يرى أنَّ الشَّرطَ لا يكون سببًا في الجوابِ دائمًا، وأنَّ الجواب لا يكونُ مترتِّبًا على الشَّرطِ دائمًا، فيقول: "قال صاحبُ المستوفى: اعلمْ أَنَّ المُجَازَاةَ لَا يَجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الجزاءُ مَوقُوفًا عَلَى الشَّرطِ أَبَدًا، ولا أَنْ يَكُونَ الشَّرطُ مَوقُوفًا على الجزاءِ أَبَدًا، بِحَيْثُ يُمْكِنُ وُجُودُهُ، وَلَا أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الشَّرطِ دَائِمًا إِلَى الجَزَاءِ نِسْبَةَ السَّبَبِ إِلَى المُسَبَّبِ، بَلِ الوَاجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الشَّرطُ بِحَيْثُ إِذَا فُرِضَ حَاصِلًا لَزِمَ مَعَ حُصُولِهِ حُصُولُ الجَزَاءِ، سَوَاءٌ كَانَ الجَزَاءُ قَدْ يَقَعُ لَا مِنْ جِهَةِ وُقُوعِ الشَّرطِ كَقَوْلِ الطَّبِيبِ: (مَنِ اسْتَحَمَّ بِالمَاءِ البَارِدِ احتقنت الحرارة باطنَ جسدِه) لِأَنَّ

٩٨- البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥.

احْتِقَانَ الحَرَارَةِ قَدْ يَكُونُ لَا عَنْ ذلك، أَو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا)"[٩٩].

ثُمَّ يُعَلِّقُ الزَّرْكَشِيُّ على ما سَبَق، فيقول: "وَسَوَاءٌ كَانَ الشَّرْطُ مُمْكِنًا فِي نَفْسِهِ كَالْأَمْثِلَةِ السَّابِقَةِ، أَوْ مُسْتَحِيلًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [سورة الزخرف: ٤٣/ ٨١.]، وَسَوَاءٌ كَانَ الشَّرْطُ سَبَبًا فِي الْجَزَاءِ وَوَصْلَةً إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٤٧/ ٣٦]، أَوْ كَانَ الأَمْرُ بِالعَكْسِ، كَقَوْلِهِ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء: ٤/ ٧٩]، أَوْ كَانَ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا مُجَرَّدَ الدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [سورة الكهف: ١٨/ ٥٧]، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ سَبَبًا لِلضَّلَالِ وَمُفْضِيَةً إِلَيْهِ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الضَّلَالُ مُفْضِيًا إِلَى الدَّعْوَةِ"[١٠٠].

- عبَّاس حسن (ت: ١٣٩٩هـ):

ناقش عباس حسن[١٠١] هذا الأمرَ عند حديثه عن أحكامِ الجملةِ الجوابيةِ، وذَكَرَ مِنْ أحكامِها أَنَّه يمتنعُ حَذْفُ الجملةِ الجوابيةِ إلَّا بشرْطَيْنِ مجتمعَيْنِ، الشَّرْط الثاني منهما أنْ يكونَ فعلُ الشَّرْطِ -في غيرِ الضرورةِ الشِّعْرِيّة، وعندَ غيرِ الكوفيّين- ماضيًا لفظًا ومعنًى بحسب أصلِه، أو معنًى فقط، كالمضارعِ المسبوقِ بالحرفِ (لَمْ)، فمثالُ الماضي لفظًا ومعنًى: أنت عزيزٌ إنْ ترفَّعْتَ عن الدنايا، أو أنت -إنْ تَرَفَّعْتَ عن الدنايا- عزيزٌ ... ومثالُ الماضي معنًى لا لفظًا قولُ الشاعرِ[١٠٢]:

لِمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهَا سُرُوْرَ مُحِبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمِ؟

فإِنْ لَمْ يَكُنْ فعلُ الشرط ماضيًا بأنْ كان مضارعًا لفظًا ومعنًى لَمْ يَصِحَّ -في الأرجحِ- حذفُ الجملةِ الجوابيةِ إلا إِنْ سَدَّ مَسَدَّها جملةٌ أخرى بعدَها تدلُّ عليها، ولا يستقيمُ المعنى بجعلِها هي الجوابَ؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾، والأصلُ: وإنْ تَجْهَرْ بالقولِ فَإِنَّه غَنِيٌّ عَنْ جَهْرِكَ، فَحُذِفَ

٩٩- البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٥.
١٠٠- البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦.
١٠١- يُنْظَرُ: النحو الوافي: ٤/ ٤٥٢ : ٤٥٥.
١٠٢- البيت من الطويل، وهو للمتنبي في شرح ديوانه للبرقوقي: ٤/ ٢٧١.

الجوابُ الأصليُّ، وسَدَّ مَسَدَّه جملةُ: (فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ)، وهي جملةٌ بعدَه شَغَلَتْ مكانَه، ولا يستقيمُ المعنى على اعتبارها الجوابَ الحقيقيَّ؛ لأنَّ الجَهْرَ بالقولِ لا يترتَّبُ عليه أنَّ اللهَ يعلمُ السِّرَّ؛ إذِ اللهُ يعلمُ السِّرَّ دائمًا؛ سواءٌ أُوجِدَ جَهْرٌ بالقولِ أَمْ لَمْ يُوجَدْ. ومثلُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [سورة فاطر: ٣٥/ ٤]، والأصلُ: وإنْ يُكَذِّبُوك فَلَا تَحْزَنْ، فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ، ولا يصحُّ أن تكون الجملة المذكورة هي الجوابَ؛ لأنها ليست مترتِّبةً على ما قبلها. وكذلك قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾ [سورة العنكبوت: ٢٩/ ٥]، فالجوابُ المحذوفُ تقديرُه: فَلْيُبَادِرْ للعملِ الصالحِ.

والكوفيون لا يشترطون لحذفِ الجوابِ أنْ يكونَ فعلُ الشرطِ ماضيًا، بل يُجيزون أنْ يكونَ مضارعًا؛ ولذا يقولون فيما سَدَّ مسدَّه: إنَّه الجوابُ الحقيقيُّ، وليس بالدليلِ، ولا بالسَّادِّ مَسَدَّ الجوابِ، مستدلِّينَ بأمثلةٍ كثيرةٍ تؤيِّدُهم، كالآيتين السالفتين .... ويرى عبَّاس حسن أنَّ الأخذَ برأيِ الكوفيّينَ –وإنْ كان ليس بالأعلى هنا– أنسبُ وأيسرُ؛ بسببِ الشواهدِ القويةِ الكثيرةِ التي تؤيِّدُهم، وبسببِ ما يراه أكثر المحقِّقين، وهو: (أنَّ جوابَ الشَّرْطِ قد يكونُ غيرَ مترتِّبٍ على فعلِ الشَّرْطِ).

– **الدكتور إبراهيم الشمسان:**

قال الدكتور إبراهيم الشمسان عند حديثه عن الحَذْفِ الذي يَجْرِي في العبارةِ الجوابية مُناقِشًا رَأْيَ ابنِ هشامٍ (ت: ٧٦١هـ): "وآخِرُ الحالاتِ التي يُقَالُ إنَّها حالةُ حَذْفٍ للعبارةِ الجوابيةِ هي التي قال بها ابنُ هشامٍ، وذلك حينما لا يكونُ (الجوابُ) مُسَبَّبًا عنِ (الشَّرْطِ). والسببُ الذي جَعَلَه يُقَدِّرُ جوابًا آخَرَ غيرَ (الجوابِ) المذكورِ هو أنَّه عَامَلَ القرآنَ معاملة الكلامِ العادي. والقرآنُ على درجةٍ رفيعةٍ من الفنيَّةِ، و(الجَوَابُ) المذكورُ ليس هو (الجوابَ) المباشِرَ على العبارةِ الشَّرْطيَّةِ، وهو يمثِّلُ انصرافًا عن (الجوابِ) إلى (الجوابِ) غيرِ المباشرِ، ولا يرجعُ هذا إلى الحذفِ، وإنَّما إلى غرضٍ فَنِّيٍّ ودلاليٍّ يُفهَمُ من السِّياقِ، أمَّا الجُمَلُ الشرطيةُ فهي كاملةٌ، ففيها العبارتان: (الشرطية)، و(الجوابية)، ومن أجلِ إيضاحِ الأمرِ نقولُ إنَّ (الشَّرْطَ) قدْ يُجابُ بأكثرَ من (جوابٍ): (الجواب) المباشِر، و(الجواب) غير المباشر، وهو (الجواب) الذي يكونُ له علاقةٌ شديدةٌ بالجوابِ المباشرِ: فقدْ يكونُ مُتَضَمِّنًا له، أو يكون مُقْتَضِيًا له، أو لازِمًا له. مثال ذلك: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [سورة طه: ٢٠/ ٧] يُقَدِّرُ ابنُ هشامٍ (الجوابَ) بقولِه: (أي:

فاعلمْ أنَّه غَنِيٌّ عن جَهْرِك)، ثُمَّ يتبع ذلك بالجوابِ المذكورِ (فإنَّه يعلمُ السِرَّ)، أمَّا نحن فنفهمُ أنَّه لمْ يأْتِ بالجوابِ المباشرِ، وإنَّما بجوابٍ آخرَ يُفْهَمُ منه ذلك (الجوابُ) المباشِرُ، و(الجوابُ) غيرُ المباشِرِ ليس المُرادُ منه بيانَ غِنَى الله عن الجهْرِ فقط، وإنَّما بيان قدرته وعظمته"[١٠٣].

الخاتمةُ:

الحَمْدُ للهِ الذي بنعمتِه تَتِمُّ الصالحاتُ، والصّلاةُ والسّلامُ على خَاتمِ النَّبيّينَ والمُرسَلَينَ، وعلى آلهِ وصحبِه الطيّبينَ الطّاهرِينَ، وَبَعْدُ:

فبعدَ هذه الدراسةِ تَوَصَّلَ الباحثُ إلى مجموعةٍ من النتائجِ والحقائقِ، يُمْكِنُ أنْ يُسَجِّلَ أهَمَّها في النقاطِ التاليةِ:

أولا- أنَّ التعليقَ الشَّرْطيَّ له نوعانِ:

النوع الأول- التعليقُ الحقيقيُ: وهو الذي تكونُ فيه الجملةُ الجوابيّةُ مترتِّبَةً أو متوقِّفةً على جملةِ الشَّرْطِ، وهذا هو الأصلُ والقاعدةُ، والاستعمالُ الغالبُ في أسلوبِ الشَّرْطِ.

النوع الآخرُ- التعليقُ المجازيُّ، أوِ (الشَّكليُّ): وهو الذي تكونُ فيه الجملةُ الجوابيّةُ غيرَ مترتِّبَةٍ أو متوقِّفةٍ على جملةِ الشَّرْطِ، وهذا الاستعمالُ هو الأقلُّ الواردُ في مطالبَ دلاليةٍ خاصةٍ في القرآنِ الكريمِ.

ثانيًا- ذَهَبَ العُلماءُ في الجملةِ الجوابيّةِ من الجملةِ الشرطيّةِ القرآنيّةِ التي يكونُ فيها التَّعْلِيقُ الشَّرْطِيُّ شَكْلِيًّا المذاهبَ التاليةَ:

أ- أنَّ الفاءَ للجوابِ والجزاءِ، وأنَّ جملةَ الفاءِ وما بعدها هي جوابُ الشَّرْطِ الحقيقيُّ؛ فهي في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ مقترنة بالفاءِ.

ب- أَنَّ الفاءَ للجوابِ والجزاءِ، وأنَّ جملةَ الفاءِ وما بعدها تكون باعتبارِ مضمونِها جوابَ الشَّرْطِ الحقيقيَّ بتأويلِ الإخبارِ.

ج- أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ الفاءَ للتعليل، وأنَّ جملةَ الفاءِ وما بعدها تعليليَّةٌ لجوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ أُقيمَت مُقَامَه، لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ.

د- أَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وأنَّ الفاءَ للعطفِ، وأنَّ جملةَ الفاءِ وما بعدها معطوفةٌ على جوابِ الشَّرْطِ المحذوفِ.

١٠٣- الجملة الشرطية عن النُّحاة العرب: د. إبراهيم الشمسان، ص: ٣٥٨، ٣٥٩، ويُنْظَر: مغني اللبيب: ٦/ ٥٢٩.

ثالثًا- صِيْغَ النَّظْمُ في قالبِ الشَّرْطِ والجزاءِ زيادةً في تحقيقِ حصولِه على طريقة ما يُسَمَّى بالمذهب الكلاميّ، وهو سَوْقُ الخبرِ في صيغةِ الدَّليلِ على وقوعِه تحقيقًا لَه، وهذا أسلوبٌ مُتَّبَعٌ عند البلغاءِ، شائعٌ في كلامهم بأساليبَ كثيرةٍ. وذلك في كُلِّ شَرْطٍ لا يُقْصَدُ به التعليقُ بل يُقْصَدُ التحقيقُ، كما ذَكَرَ الطاهرُ بنُ عاشورٍ.

رابعًا- يرى الزَّرْكَشِيُّ أنَّ جملةَ الفاءِ وما بعدها في الجُمَلِ الجوابيةِ التي لم تكنْ مترتّبةً على جُمَلِ الشَّرْطِ في القرآن الكريمِ- لَيْسَتْ جَوَابًا فِي الحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ عَنِ الجَوَابِ المَحْذُوفِ؛ لِكَوْنِهَا سَبَبًا لَهُ.

خامسًا- إِنْ لَمْ يَكُنْ فعلُ الشَّرْطِ ماضيًا بأنْ كان مضارعًا لفظًا ومعنًى لَمْ يَصِحَّ - في الأرجحِ- حذفُ الجملةِ الجوابيةِ إلا إِنْ سَدَّ مَسَدَّها جملةٌ أخرى بعدَها تدلُّ عليها، ولا يستقيمُ المعنى بجعلِها هي الجوابَ؛ لأنها ليست مترتّبةً على ما قبلها.

سادسًا- الكوفيون لا يشترطون لحذفِ الجملة الجوابِيةِ أنْ يكونَ فعلُ الشرطِ ماضيًا، بل يُجيزون أنْ يكونَ مضارعًا؛ ولذا يقولون فيما سَدَّ مسدَّه: إنَّه الجوابُ الحقيقيُّ، وليس بالدليلِ، ولا بالسَّادِّ مَسَدَّ الجوابِ.

سابعًا- لذلك يرى عبَّاس حسن أنَّ الأخذَ برأيِ الكوفيّينَ أنسبُ وأيسرُ؛ بسببِ الشواهدِ القويةِ الكثيرةِ التي تؤيّدُهم، وبسببِ ما يراه أكثر المحقّقين، وهو: (أنَّ جوابَ الشَّرْطِ قد يكونُ غيرَ مترتّبٍ على فعلِ الشَّرْطِ).

ثامنًا- يرى الدكتور إبراهيم الشمسان أنَّ الجَوَابَ المذكورَ ليس هو الجوابَ المباشِرَ على العبارةِ الشَّرْطيَّةِ، وهو يمثّلُ انصرافًا عن الجوابِ إلى الجوابِ غيرِ المباشرِ، ولا يرجعُ هذا إلى الحذفِ، وإنَّما إلى غرضٍ فَنّيٍّ ودلاليٍّ يُفهَمُ من السّياقِ، كَمَا أَنَّ الجَوَابَ المذكورَ غيرَ المباشرِ (جملة الفاءِ وما بعدها) يكونُ له علاقةٌ شديدةٌ بالجوابِ المباشرِ: فقدْ يكونُ مُتَضَمّنًا له، أو يكون مُقْتَضِيًا له، أو لازِمًا له، وبذلك يكونُ لجوابِ الشَّرْطِ – عند الدكتور إبراهيم الشمسان- نوعانِ: أحدهما جوابٌ مباشرٌ، والآخر جوابٌ غيرُ مباشرٍ. يقولُ الباحثُ: وهو رأيٌ له وجاهتُه.

والحمدُ للهِ الذي هَدَانا لهذا، وما كُنَّا لِنهتديَ لولا أنْ هَدَانا اللهُ.

قائمة المصادر والمراجع[١٠٤]:

- **القرآن الكريم.**

[١٠٤]- (د.ط) يقصد بها الباحث: (بدون طبعة)، (د.ت) تعني: (بدون تاريخ نشر).

١- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، ط٧، دار ابن كثير بدمشق، وبيروت، ودار اليمامة بدمشق، وبيروت ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٢- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت: ٣٣٨هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣- أيسرُ التفاسير لكلام العليِّ الكبير، وبهامشه (نهر الخير على أيسرِ التفاسير): لأبي بكر جابر الجزائري، ط٣، راسم للدعاية والإعلان، جدة، المملكة العربية السعودية ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٤- البرهان في علوم القرآن للزركشي (الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، ت ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٥- بصائر ذَوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادى (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٦- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ج١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م.
٧- تاج العروس من جواهر القاموس لمُرتضى الزَّبِيْدِيّ (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ت: ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت– الكويت ١٣٦٩هـ/ ١٩٦٩م.
٨- التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ق١، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت)، ص ٤٨.
٩- التعليقُ الشرطِيُّ بـ(النفي وحتى)، وبـ(الطلب وحتى) في النصّ القرآنيّ: دراسةٌ تحليليةٌ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد٢٤، العدد١، ٢٠١٦م، ص ١٧: ص ٤٨.

١٠- تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د: زكريا عبد المجيد النوتي، ود: أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١- التَّفْسِيرُ البَسِيْطُ للواحديّ (أبي الحَسن عَلي بن أحمَد بن محمَّد، ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: د. محمَّد بن صالح بن عبد الله الفوزان، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود، أ. د. تركي بن سهو العتيبي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وزارة التعليم العالي، الرياض، الملكة العربية السعودية ١٤٣٠هـ. (د.ط).

١٢- تفسير البيضاوي المُسَمَّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت: ٦٩١هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلَّاق، والدكتور محمود أحمد الأطرش، ط١، دار الرشيد بدمشق، مؤسسة الإيمان ببيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٣- تفسير التحرير والتنوير للإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م. (د.ط).

١٤- تفسيرُ الثعالبي المُسَمَّى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد، ت: ٨٧٥هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور: عبد الفتاح أبو سنّة، ط١، دار إحياء التراث العربي- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٥- تفسير الخازن المُسَمَّى لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، ت: ٧٢٥هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٦- تفسير أبي السُّعود المُسَمَّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود (محمد بن محمد العَمادي، ت: ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان. (د.ط). (د.ت).
١٧- تفسيرُ السّمرقندي المُسَمَّى بحر العلوم للسمرقندي (أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٨- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للطبري (أبي جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ) حقَّقه وعَلَّقَ حواشيَه: محمود محمد شاكر. راجعه وخرَّج أحاديثَه: أحمد محمد شاكر، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة. (د.ت).
١٩- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للطبري (أبي جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ) تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، دار هجر، القاهرة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٢٠- تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ت٥٤١هـ) تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط٢، مطبوعات وَزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية بدولة قطر، دار الخير بدمشق، وبيروت ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٢١- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب) للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلَّامة ضياء الدين عمر، المشتَهِر بخطيبِ الرَّيِّ (ت: ٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٢- التفصيلُ في إعرابِ آياتِ التنزيلِ: د. عبد اللطيف محمد الخطيب- أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح- أ. رجب حسن العلوش، ط١، مكتبة الخطيب، الكويت ٢٠١٥م.

٢٣- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائدَ نحويةٍ هامّةٍ: محمود صافي، ط٣، دار الرشيد بدمشق، مؤسسة الإيمان ببيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٢٤- الجملة الشرطية عند النُّحاة العَرَب: أبو أوس إبراهيم الشمسان، ط١، مطابع الدجوي، عابدين، القاهرة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٥- الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّنُ لِمَا تَضَمَّنَه من السُّنَّةِ وآيِ الفُرقان للقُرْطُبِيّ (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ت٦٧١هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المُحسن التركي وآخرِينَ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٦- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين، (د.ط)، (د. ت).
٢٧- حَاشِيةُ الشِّهَابِ، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت. (د.ط). (د.ت).
٢٨- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ) تحـ د: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، (د.ط)، (د.ت).
٢٩- ديوان القُطامي، دراسة وتحقيق: د. محمود ربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م. (د.ط).
٣٠- ديوان القُطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت – لبنان ١٩٦٠م.
٣١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت ١٢٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، (د.ط)، (د.ت).
٣٢- شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م. (د.ط).

٣٣- شرح الرضيّ على الكافية لرضيّ الدين الإستراباذي (محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ) من عمل: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ١٩٩٦م.
٣٤- شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية: محمد محمد حسن شُرَّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
٣٥- فتح القدير (الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير) للشوكاني (محمد بن علي بن محمد، ت ١٢٥٠هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: د. عبد الرحمن عميرَة، ووضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، (د.ط)، (د.ت).
٣٦- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتَجَبِ الهَمَذَانِيّ (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: محمد نِظام الدين الفتَيّح، ط١، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٧- الكشَّاف عن حقائقِ غوامضِ التنزيلِ، وعُيونِ الأقاويلِ، في وجوهِ التأويلِ للزَّمخشريّ جارِ الله (أبي القاسم محمود بن عمر، ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرَينِ، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٣٨- كَشْفُ المشكلات وإيضاحُ المعضلات: صنعة جامعِ العلوم الباقولي (أبي الحسن بن علي بن الحسين الأصبهاني، ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، دمشق ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٣٩- الكُلِّيَات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكَفَوي (أيوب بن موسى الحُسَيْني، ت: ١٠٩٤هـ) تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٠- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، (د.ط) (د.ت).
٤١- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان- الأردن ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٢- معجم التَّعريفات للجُرْجَانِيّ (علي بن محمد السيد الشريف، ت: ٨١٦هـ) تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٤٣- معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ط١، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٤٤- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات- حامد عبد القادر- محمد النجار)، ط٤، مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ت ٧٦١هـ) تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٤٦- موسوعة التفسير البلاغي: مجمع القرآن الكريم بالشارقة، ط١، منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م.
٤٧- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم، ومصطفى أمين، دار المعارف، القاهرة. (د.ط). (د.ت).
٤٨- النحو الوافي: عباس حسن، ط١٦، دار المعارف، القاهرة ٢٠٠٧م.
٤٩- نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (الإمام المفسر برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر، ت ٨٨٥هـ) دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، (د.ط)، (د.ت).